جامعة الدكتور يحي فارس ــ المدية ــ

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

عنوان المذكرة:

إدارة المخاطر المصرفية ودورها في التقليل من التعثر المصرفي

دراسة حالة مصرف السلام الجزائري

2017-2016

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: الإدارة المالية

من إعداد الطالبتين:

ــ بشراير آسيا

ــ بن عروس سمية

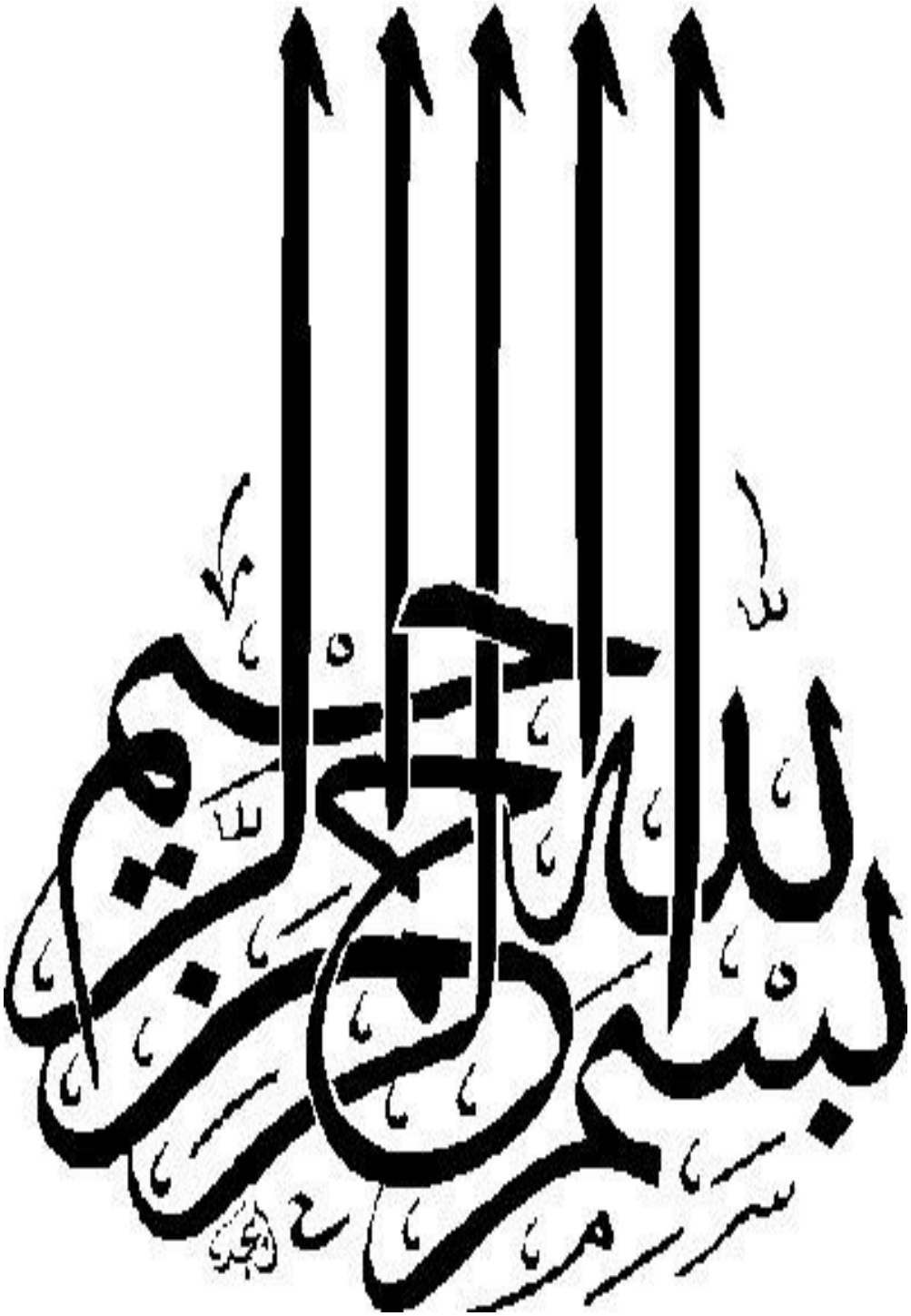
إشراف الدكتور:

ــ د/ سلام عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة:

د/موزاوي عائشة	جامعة المدية	رئيسا
د/ سلام عبد الرزاق	جامعة المدية	مقررا ومشرفا
د/ باصور رضوان	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

كم هي جميلة هي الدنيا وكم يزينها النجاح جمالا، وكم سيكون شكرنا لخالقنا وموفقنا على هذا العمل نفعنا الله به ونفع غيرنا.

وكم هو تقديرنا وعرفاننا بالجميل للأستاذ و الدكتور المحترم:

"سلام عبد الرزاق"

حفظه الله ورعاه لقبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات في إنجاز هذا البحث .

مع تشكراتنا إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد على إعداد هاته المذكرة ولو بكلمة، كما نشكر الدكتورة موزاوي عائشة والدكتور باصور رضوان على قبولهما مناقشة هذا البحث.

آسيـــا وسمية

بسم الله الرحمن الرحيم

يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور.

إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائما بأن

الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

يا رب... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة.

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب ... إذا جردتني من الأمل أترك لي قوة الصبر،

كي أتغلب على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة

الاعتذار وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب... إذا نسيتك لا تنساني.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

ألا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان وإلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان

دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى من تحت قدميها تكمن الجنة إلى" أمي الحنونة ".

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يمد في عمرك

لترى الثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد" أبي الحنون ".

" فابتهاجا يا والديا وتفضلا الثمار "

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخويا: " صديق وفتحي "

إلى جدي "محمد" وجدتي "الحادة" أطال الله في عمرهما وإلى أخوالي وكل عائلتهم خاصة خالي "عيسى" الذي ساندني في كل شيء

وإلى خالتي الوحيدة "عيشة" وخطيبي "حكيم بشراير" وكل عائلته.

وإلى كل عماتي وعائلتهم.

إلى شريكتي في جهدنا " سمية " إلى كل الأقارب من بعيد أو قريب الذين لم يسعهم قلمي.

آسيا

آسيا

الإهداء

إلى من أعطتنا من دمها وروحها وعمرها دفعنا لغد أجمل إلى الغالية التي لا يرى

الأمل إلا في عينيها " أمي الحبيبة "

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء دون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أرجوا من

الله أن يمد في عمرك " والدي العزيز "

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله...إلى من أثروني على أنفسهم " إخوتي "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي " أخواتي "

إلى كل عائلتي الجديدة وخاصة زوجي " زيان دراجي "

إلى من علمني الكفاح وكيف أكون مدرسة للصلاح إلى من تعلمت منهم معنى العبر

والإحسان إلى من ساندوني في الحياة ومن قاسمني العمل

"بشراير ـ آسيا "وجميع " الصديقات "

إلى كل من يعمل على تهديم ظلمة الجهل وساعد على تشييد صرخة العلم إلى كل

العاملين والأساتذة " بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير "

سمية

فهرس

المحتويـــــــــات

فهــرس المحتويــات:

العنوان.....الصفحة

البسملة.....

شكر و عرفان.....

الدعاء.....

الإهداء.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجــداول:.....

قائمة الأشكــال: .....

ملخص: .....

مقدمة عامة:.....أ–ز

الفصل الأول: دراسة نظرية لتعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية.....

تمهيـد: 2

المبحث الأول: أساسيات حول القروض المصرفية 3

المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية 3

المطلب الثاني:أنواع القروض المصرفية 9

المطلب الثالث: سياسة منح القروض 13

المبحث الثاني: التعثر المصرفي 17

المطلب الأول: ماهية التعثر المصرفي 17

المطلب الثاني: القروض المصرفية المتعثرة 25

المطلب الثالث:الإجراءات و الأساليب المتبعة للحد من التعثر المصرفي 36

خلاصــة الفصل: 46

الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية.....

تمهيـد: 48

المبحث الأول:أساسيات لإدارة المخاطر المصرفية..... 49

المطلب الأول:مداخل أساسية للتعريف بالمخاطر المصرفية..... 49

المطلب الثاني:ماهية إدارة المخاطر المصرفية 58

المطلب الثالث:مناهج وخطوات إدارة المخاطر المصرفية..... 64

المبحث الثاني: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر المصرفية 67

المطلب الأول: عملية إدارة المخاطر المصرفية 67

المطلب الثاني:العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية ومبادئها 72

المطلب الثالث: الإجراءات والسياسات المتبعة للتقليل من المخاطر المصرفية 75

خلاصة الفصل:..... 81

الفصل الثالث: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري.....

تمهيـد: 83

المبحث الأول: تقديم مصرف السلام 84

المطلب الأول: نشأة وتعريف مصرف السلام 84

المطلب الثاني: أهداف مصرف السلام..... 86

المطلب الثالث: أساليب التمويل في مصرف السلام 87

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمصرف السلام 93

المطلب الأول: عوائق العمل المصرفي الإسلامي..... 93

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في مصرف السلام وشروط الحصول على قرض 95

المطلب الثالث: دراسة القوائم المالية لمصرف السلام باستخدام أدوات التحليل المالي
..... 100

خلاصة الفصل:..... 114

خاتمة عامة:..... 116

قائمة المراجع..... 121

الملاحق..... 128

قائمة

الجـــــــداول

قائمة الجـــداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1/1	التحليل الأفقي للأصول 2016-2017	102-101
2/1	التحليل الأفقي للخصوم 2016-2017	105-104
3/1	بعض مؤشرات الربحية لمصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي 2016-2017	107
4/1	مؤشرات كفاية رأس المال لدى مصرف السلام 2016-2017	109
5/1	مؤشرات السيولة لمصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي 2016-2017	111
6/1	مؤشرات الكفاءة لمصرف السلام 2016-2017	112
7/1	بعض مؤشرات توظيف الموارد مصرف السلام 2016-2017	112

قائمة

الأشكـــــال

قائمة الأشكـــال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1/1	شجرة القرارات والتنبؤ بالإفلاس	20
2/1	الأخطاء التي يكون المصرف سببا فيها	30
3/1	الدائرة الخبيثة لتعثر مشروع	34
4/1	أنواع المخاطر المصرفية	57
5/1	أساسية إدارة المخاطر المصرفية	69
6/1	إجراءات تنفيذ المرابحة بين المصرف والعميل	90

ملـــخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المالي والمصرفي من خلال معرفة البيئة المكونة له والأعمال المصرفية وتتبع هذه الدراسة من الهدف الأساسي للمصارف التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية من خلال الوظائف التي تقوم بها في مقابل تقليل مخاطر التعثر في كل الجوانب.

وقد افترض الباحث أن ضعف الأجهزة الرقابية لدى إدارة المخاطر وعدم الالتزام بضوابط منح التمويل يؤثر سلبا على أداء المصرف مما يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر.

وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني التطبيقي بتحليل الإحصائيات الخاصة بميزانيات مصرف السلام الجزائري، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة حالة مصرف السلام الجزائري.

Summary:

The aim of this study is to assess the financial and banking sector through the knowledge of its constituent environment and banking. The importance of this study stems from the primary objective of the banks that strive to achieve this goal of maximizing profitability through the functions they perform in return for reducing the risk of default all aspects.

The researcher assumed that the weakness of the regulatory bodies in risk management and non-compliance with the rules of granting finance negatively affects the performance of the bank, which leads to an the rate of default.

Preliminary data were obtained through side-by-side research field-applied statistics analysis the budgets of the Algerian peace bank

with a view to reaching valuable indications lndicators supporting the subject of the study, in addition, the curriculum of the Algerian peace banc is used.

مقدمة

عامـــــــــة

مقدمة عامة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي حيث يعمل من جهة على جمع مدخرات المؤسسات من خلال مختلف الودائع، وفي المقابل يقوم بتمويل تلك الودائع إلى قروض من خلال مجموعة العمليات المختلفة، بالإضافة إلى هذا النشاط الرئيسي فإن المصرف يقوم بتأدية عدد كبير من الأنشطة الثانوية الأخرى ومع تنامي التطور التقني في الصناعة المصرفية وفي استخدام الوسائل الالكترونية، حيث تعقدت وتنوعت العمليات التي تقوم بها المصارف في سوق من سماته المنافسة الشديدة، هذا أدى إلى مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقترضة عند حلول آجال استحقاقها، الأمر الذي وقع بدخول المصرف في مجال التعثر المصرفي الذي يعتبر من المشاكل الاقتصادية ذات الآثار المتعددة والممتدة وذلك لأن آثاره لا تقف عند صاحب التعثر فقط وإنما تؤثر سلبا في أداء الجهاز المصرفي وإذا ما أصيب أو انهار تحدث الآثار لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

عن القطاع المالي لاسيما المصارف التي تتعامل بالدرجة الأولى مع المخاطر سواء تعلقت هذه المخاطر بخصوصية وظائفها أو بالقطاع الذي تعمل فيه أو بظروف الاقتصاد المحلي أو بأوضاع الاقتصاد العالمي وذلك عند القيام بمنح القروض، فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة، وبما أن إدارة المخاطر المصرفية وهي وظيفة رئيسية للمصارف كان إلزاما على هذه الأخيرة تطوير الأساليب والأدوات التي تمكننا من كيفية التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة في شكلها العام أو في تنوعها، لذا أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية والإشرافية لكي يصنعوا نصب أعينهم من أجل صيانة ورسم استراتيجيات ووضع آليات خاصة لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه وتعيق سلامة القطاع المصرفي ونشاطه، وكذلك استعمال بعض التقنيات الحديثة الإحصائية وكل من شأنه تجنب الوقوع في التعثر المصرفي ، كان ذلك ناتج عوامل خارجة عن إدارة المصرف أو عوامل يمكن التقليل منها وتفادي عواقبها.

وبناء على ما سبق تطرح الإشكالية التالية:

– ما مدى مساهمة إدارة المخاطر المصرفية في التقليل من التعثر المصرفي دراسة حالة مصرف السلام الجزائري؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالقروض المصرفية وما هي مخاطرها؟

2- فيما يتمثل مفهوم التعثر المصرفي، وما هي أهم الإجراءات المتعلقة لعلاجه؟

3- ما المقصود بإدارة المخاطر المصرفية؟

4- فيما تتمثل أهم الإجراءات والبيانات المتبعة للتقليل من المخاطر المصرفية؟

5- ما هي الشروط التي يعتمد عليها مصرف السلام الجزائري لمنح القروض؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1- القروض المصرفية هي تسليم الأموال لأصحاب العجز قصد ممارسة مشروع معين مقابل فائدة؛

2- التعثر المصرفي هو حالة غير مستقرة وهو أزمة سيولة يواجهها المصرف بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات المصرفية تتمثل في أهم الإجراءات المتبعة لعلاجه هي الرقابة ، التنويع والمشاركة؛

3- إدارة المخاطر المصرفية هي تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بمختلف أنواعها وبأفضل الوسائل وأقل التكاليف؛

4- تتمثل أهم الإجراءات والسياسات المتبعة للتقليل من المخاطر المصرفية في توزيع الخطر بين المصارف وإمكانية تخفيف المخاطرة عن طريق تقديم ضمانات؛

5- يتم اتخاذ القرار المصرفي بناءا على جملة من المعايير.

أهمية الدراسة: أهمية الموضوع مستخلصة من أهمية القطاع المصرفي ودوره في تنمية القطاع الاقتصادي بشكل عام، فالبحث محاولة لرفع الستار عن ظاهرة مهمة باتت تهدد بيئة العمل المصرفي والمالي فالتعثر المصرفي أصبح ظاهرة في تزايد خاصة بعد الانفتاح على الأسواق الدولية والتقدم التكنولوجي الكبير كما أنه محاولة لتغطية أهم الطرق والآليات الوقائية ولعلاجه لهذه الظاهرة.

أهداف الدراسة: الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:

1- إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية ودورها في التقليل من حدة القروض المتعثرة؛

2- معرفة أسباب تعثر القروض وكيفية معالجتها؛

3- دراسة مشكلة من المشاكل التي تعاني منها المصارف الجزائرية.

أسباب الدراسة:

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

1- كون أن الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص إدارة مالية؛

2- تنامي ظاهرة التعثر المصرفي وما ينجم عنها من عواقب وخيمة؛

3- المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر المصرفية في العالم خاصة عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الأسباب الشخصية:

الرغبة والميول الشخصي في الدراسة حول مواضيع متعلقة بالإدارة المالية بصفة عامة وإدارة المخاطر بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

بالنظر إلى عنوان الدراسة نجد انه يتكون من ثلاثة أجزاء ، الأول والثاني نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى الجزء الثاني الذي ركز على المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر وتطرقنا لأهم الآليات الكيفية والإحصائية وللتعمق أكثر في البحث فقد تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار المكاني يخص مصرف السلام الجزائري وهو ما تم تفصيله في الفصل الثالث، أما الإطار

الزماني فقد استغرقت الدراسة لهذه الحالة أشهر عديدة انطلاقا من 2020/03/15 إلى غاية نهاية شهر أوت2020.

المنهج وأدوات الدراسة: في سبيل إحاطة نظرية لإشكالية البحث محل الدراسة تم توظيف المنهج التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: فقد تم اعتمادهما حين تناولنا في الفصل الأول والثاني مفاهيم نظرية تخص البيئة المالية والمصرفية وكذا إدارة المخاطر وآلياتها والطرق الكمية المعتمدة لتسيير المخاطر، وفي الفصل الثالث فقد اعتمدنا دراسة تطبيقية لمصرف السلام الجزائري.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم العوائق التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة ما يلي:

- قلة المراجع فيما يخص القروض المتعثرة، وكذلك قلة المراجع الحديثة؛

- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية، وتعذر جمع القدر الكافي من المعلومات على مستوى المصرف محل الدراسة؛

- صعوبة التواصل بزميلتي في البحث والدراسة إلا هاتفيا وهذا كله مكلف ماديا ونحن طلبة؛

- عدم توفر الانترنت؛

- جائحة كورونا التي حالت بيننا في انجاز دراسة ميدانية واللجوء إلى مواقع الانترنت التي بدورها لا تتوفر على كل المعلومات المطلوبة، لسريتها والتحفظ في نشرها عبر المواقع.

الدراسات السابقة:

في حدود عملنا تم تناول موضوع التعثر المصرفي وآليات إدارته في الرسائل الموالية والأبحاث التالية:

1- دراسة عبد العال إبراهيم يا بكو بعنوان " الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر على السلامة المصرفية "، رسالة ماجستير غير منشورة2006-2007.

تناولت الدراسة تقييم شامل لإدارة المخاطر وأثرها الإيجابي على السلامة المصرفية وقد كانت مشكلة الدراسة كيف تواجه المصارف المخاطر وما مدى ملائمة البيئة المصرفية السودانية لإدارة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى أن عملية إدارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية يؤدي إلى علاج الضعف الذي تعاني منه المصارف وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار والمنافسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتعرض المصارف إلى المخاطر يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرار والثبات، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وضعف مجالس الإدارات التنفيذية وكلها محاور يستوجب تطويرها ومراجعتها.

وتوصلت الدراسة بالآتي: تبني سياسة اقتصادية تكفل خلق بيئة مصرفية ورفع كفاءتها بالمصارف مما ينفي بمتطلبات المعايير الدولية، وكذلك إيجاد مصارف ذات قاعدة مالية وإدارة عملية تستطيع المنافسة في ظل ظروف العولمة وتحرر تجارة الخدمات المصرفية وذلك من خلال دمج المصارف وتصفية الخاسرة منها.

2- بحث مقدم من طرف شرابي بلوكار تحت عنوان " محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكوريتغ " فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة كلية الاقتصاد والمجتمع مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، حيث تدور إشكالية البحث حول مفهوم خطر القرض وطريقة سكوريتغ في توقعه، وقد اقتصرت دراسة الحالة التي أجريت على مجموعة من المؤسسات المتعاملة مع فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة والتي تحصلت على قروض استغلال خلال فترة2000/1996.

3- دراسة أيمن الرشيد المبارك " أثر الديون المتعثرة في موارد الجهاز المصرفي، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام2005.

تناولت الدراسة مشكلة التمويل المتعثر حيث أن الدراسة هدفت إلى التعرف على ظاهرة التعرف ومعرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي أو تساعد على الوصول لمرحلة التعثر المالي.

ونجد أن الدراسة قد اتبعت منهجا تاريخيا حيث اعتمدت على البيانات التاريخية أولا وكذلك على المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي في استنباط النتائج وذلك من خلال الفرضيات التالية:

اعتماد البنوك على الموارد غير الذاتية في التمويل أكبر من الاعتماد على الموارد الذاتية وارتفاع صيغ المرابحة في التمويل يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر كما يؤثر التعثر سلبا على الموارد غير الذاتية أكبر من تأثيره على الموارد الذاتية وتكون نسبة التعثر في المصارف السودانية بالعملة الأجنبية أكبر من التعثر بالعملة المحلية.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج وأهمها وجود علاقة طردية بين التعثر في التمويل والتعثر وتجميد جانب هام وكبير من موارد المصرف وتعطيل رأس المال نتيجة للتعثر وتعرض المصارف إلى خسائر معنوية من خلال فقدان الثقة وعدم الخبرة الكافية للعملاء واستغلال التمويل في غير الأغراض التي منح من أجلها.

4- دراسة فاطمة عليش بعنوان " تعثر سداد التمويل وأثره على الجهاز المصرفي " بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان عام 2002.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب عدم سداد المديونية وكذلك هدفت إلى التعرف على آثار التعثر في سداد المديونية على القطاع المصرفي بشكل خاص وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام.

وقد اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التاريخي أولا وعلى المنهج الوصفي التحليلي ثانيا وقد افترضت الفرضيات التالية:

عدم جدوى الضمانات الشخصية من الناحية المادية والأخلاقية أدى إلى إحداث التعثر في سداد المديونية في الجهاز المصرفي بنسبة كبيرة والقصور في عملية التحليل المالي وعدم كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية في المصارف ساهم في تعثر سداد المديونية وضعف المعلومات الائتمانية وقصور الرقابة والمتابعة المصرفية عمل على تفاقم أزمة الديون.

وفي ظل هذه الدراسات بالتحديد دراستنا تتناول موضوع إدارة المخاطر المصرفية ودورها في التقليل من التعثر المصرفي مشيرين إلى مفاهيم حول القروض المصرفية ووظائفها وأهميتها وكذا أنواعها بالإضافة إلى التطرق لمفاهيم حول إدارة المخاطر من مفهوم وأهمية وأهداف والمناهج والإجراءات الحد من المخاطر المصرفية، كما حاولنا في دراستنا التعرف على مفهوم التعثر المصرفي وإجراءات التعامل مع القروض المصرفية المتعثرة.

وقد توصلنا في دراستنا إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك خسائر كبيرة جدا ناشئة من التعثر المصرفي تعرقل سير النشاط التمويلي للمصرف.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الدراسة: بناء على الإشكالية والفرضيات المعتمدة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة تتضمن أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه ثم منهج وأدوات الدراسة وتليهم خاتمة عامة.

الفصل الأول: يتناول الفصل الأول " دراسة نظرية لتعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية" وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول عموميات حول القروض المصرفية بشكل شامل من حيث الأهمية والوظائف والأنواع بالإضافة إلى سياسة وأسس منح القروض، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان التعثر المصرفي.

الفصل الثاني: فقد تطرقنا إلى آليات لإدارة المخاطر المصرفية ويتم تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول أساسيات لإدارة المخاطر المصرفية والمبحث الثاني تحت عنوان إجراءات ووسائل الحد من المخاطر المصرفية.

الفصل الثالث: فقد جاء تحت عنوان دراسة حالة مصرف السلام الجزائري، حيث اشتمل مبحثين، يمثل المبحث الأول تقديم لمصرف السلام ، أهدافه وأساليب التمويل في المصرف، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة عوائق العمل المصرفي وأهم الشروط اللازمة للحصول على قرض والخدمات التي يقدمها وإدارة المخاطر فيه، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية لمصرف السلام.

الفصـــل

الأول

تمهيـد:

إن من أهم مكونات القطاع المصرفي هي المصارف التي بدورها تؤدي العديد من الوظائف والأنشطة من أهمها القروض الممنوحة إلى العملاء الحاليين أو المتوقعين سواء كانوا أفراد أو شركات.

وتعد فعالية القطاع المصرفي وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم. فالجهاز المصرفي هو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ورغم الأهمية التي تكتسي المصارف فإنها تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها القروض. لذا فهي تعد من أصعب وأكثر الصناعات المعرضة للمخاطر، فيجد المصرف نفسه يواجه حتمية المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها تحت ما يسمى بالتعثر المصرفي.

لهذا يتم في هذا الفصل التزويد بالإطار النظري للقروض المصرفية وأسس منحها وكذا التطرق لمفهوم التعثر المصرفي ومختلف الإجراءات المتبعة للحد منه ويكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول القروض المصرفية

المبحث الثاني: التعثر المصرفي

المبحث الأول: أساسيات حول القروض المصرفية

للبنوك التجارية عدة أعمال تقوم بها كاستقبال الودائع وخصم الأوراق وغير ذلك من الأعمال، كتقديم القروض للعملاء وهي الوظيفة الأساسية التي تقوم بها، وفي نفس الوقت تعد المصدر الأول لربحيتها لذلك يوجد عدة أسس واعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض.

المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية

تلعب القروض المصرفية دورا هاما في التنمية الاقتصادية لذا يختلف مفهوم الباحث من شخص لآخر كل حسب وجهة نظره. ومع اختلافها إلا أنها تصب في وعاء واحد.

الفرع الأول:مفهوم القروض

يعبر القرض عن منح الثقة على اعتبارات هذه الأخيرة هي أساس كل قرض، والقرض هو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة[1]،ونظر لاختلاف مفهومه من شخص لآخر نقدم مجموعة من التعاريف:

تعرف الخدمات على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي مقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة. على أن يتعهد العميل بتسديد هذا الدين مضافا إليه الفوائد والعملات المستحقة عليها المصارف دفعة أو أقساط في تواريخ محددة تدعم تلك العمليات. بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف عمليات السداد بدون خسائر ويحتوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأخذ تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية[2].

وتعرف القروض باللغة العربية بأن ائتمن فلانا فلانا:أي عده واعتبره أمينا، وأتمن فلانا فلانا على كذا: اتخذه أمينا عليه ،والائتمان هو أن تعتبر المرء أمينا[3].

---

[1]- عبد المصطفى رضا رشيد، محمود أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، 1999، ص:31.

[2] -عبد المجيد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها إدارتها، الدار الجامعية، مصر2000، ص ص:103-104.

[3] -دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية،دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن2015،ص:188.

و يعرف أيضا بأنه عبارة عن القوة الشرائية للمقترض أو التي تصبح متاحة للمقترضين وهو المبلغ المدفوع إلى العميل والذي يضعه المصرف تحت التصرف وفقا للعقد المبرم بينهما، ويكون للعقد أجل وسعر فائدة يتفق عليهما[1].

القرض بالمفهوم الاقتصادي، هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا[2].

تعريف شامل:

القرض هو مبادلة مال حاضر بوعد الوفاء، أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد والذي يدعوا إلى هذا العمل هو الثقة[3].

كما أنه مصطلح يستعمل لتحديد المبادلات المتنازل عنها والتي تجزي في المقابل الوعد بالتسديد في أجل تحدد سلفا، حيث يصبح المتنازل دائنا والمتنازل له مدينا[4].

ومن خلال ما تم عرضه يتضح لنا أن القروض هي: خدمات مقدمة للعملاء يتم من خلالها منح أو تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة بحيث يتعهد المدين على أن يقوم بتسديد تلك الأموال والفوائد المستحقة دفعة واحدة أو أقساط في فترة محددة.

كما يتم تدعيم العلاقة بمجموعة من الضمانات تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد، يقوم على عدة عناصر متمثلة في ما يلي:

- هي توفر الثقة بين الدائن والمدين؛
- يجب أن يكون مبلغ القرض في صورة نقدية؛

[1]-دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره،ص:189.

[2]-مصطفى رشدي شيخه، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار الجامعة المصرفية مصر1985، ص ص:214،213.

[3]-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات بن عكنون2008، ص.90.

[4]-موقد في أمل، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل، رسالة ماجيستير2001-2002، ص:33.

- الغرض من القرض هو الحاجة أو الطبيعة المراد الاقتراض لأجلها؛

- المدة وهي الفترة الزمنية الممنوح فيها القرض؛

- المقابل العائد الذي يحصل عليه المصرف المتمثل في سعر الفائدة؛

- الضمانات هي التي تمكن المصرف من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

الفرع الثاني: وظائف القروض المصرفية

أولا: وظيفة تمويل الإنتاج

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تتوجب توفير قدر ضخم من رؤوس الأموال، ولما كان على المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة أصبح اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

ثانيا: وظيفة تمويل الاستهلاك

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك، حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها آجلا إذا قد ينجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم من الحصول على السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة[1].

ثالثا: وظيفة تسوية المبادلات

تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع. فزيادة على الأهمية النسبية للنقود والودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد، ويعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة.

[1]- القروض المصرفية ومعايير منحها، معهد الدراسات المصرفية القروض المصرفية، دولة الكويت، العدد الحادي عشر، يونيو2011.

ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية على المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذا أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية يكون بواسطة وسيلة للدفع أو وسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذه ناشئة عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما أن قيام المصارف التجارية يخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد على الكثير على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها، إن الوظائف المذكورة للقروض المصرفية تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عموما، وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا وفي مقدمة هذا الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك والادخار[1].

الفرع الثالث: أهمية القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على إيراداته، إذا تمثل الجانب الأكبر من استخداماته لذلك تتولى المصارف التجارية القروض المصرفية عناية خاصة. وتعد القروض المصرفية التي تعطيها المصارف التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

إن القروض أصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة النشاط والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للمصارف لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة، وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الاقتراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف محددة .إذ تهدف القروض إلى زيادة الإنتاج من حيث كميته ونوعيته والعمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق النمو والاستقرار الاقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير والتقليل من الاستيراد، كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وإن أحسن توجيه للقرض فإنه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد، باعتبار من أهم مصادر الموارد للمصارف في الوقت المعاصر. فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية[2]:

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء؛

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره،ص ص:190-198.

[2]-أهمية القروض المصرفية، جريدة المحاسبين، صوت المحاسب27كانون2015.

– المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد؛

– المحافظة على قيمة رأس مال المقترض بالنسبة للمصرف لذلك تولي المصارف التجارية القروض المصرفية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أموالها العامة وقد اتضح ذلك عند دراسة مميزات المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية يتميز دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف وتدبير وتنظيم قيم ملائمة من الأرباح مع إمكانية استنفاذ المصرف قدر من السيولة احتياجات السحب من العملاء[1].

وتعزيزا لما سبق يمكن التأكد من أن القرض يلعب دورا فريدا في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يمكن للاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام اقتصادية أهمها:

* بدون القرض المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛

* يستخدم القرض كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية في المصرف المركزي. عندما يشرع في وضع سياسته للإصدار يضع في اعتباره حجم القرض المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية[2]؛

* يؤدي سحب القرض من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض ولهذا فالقرض المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد؛

* يؤثر القرض المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، وذلك لأن المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد القرض، الأمر الذي يحد من الاستهلاك؛

---

[1]-فاطمة الزهراء عبادي، دور التحليل في البنوك التجارية من أجل منح القروض للاستغلال، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر2005-2006، ص:13.

[2]-حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ص ص:30،29.

* يعتبر القرض المصرفي أداة جيدة للدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة.

المطلب الثاني:أنواع القروض المصرفية

الفرع الأول: تصنيف القروض حسب معيار الزمن:

أولا: القروض قصيرة الأجل:(SHORT TERM BANK LOANS)

هو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة(01). وعادة ما يمنح هذا الائتمان لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو تمويل النقدية. ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم بالانخفاض في العادة[1].

وللقروض المصرفية عدة أنواع نذكر أهمها على سبيل المثال وليس الحصر:

1- تسهيلات الصندوق:(FACILITE DE CAISSE)

تسهيل الصندوق وهي مساعدة يقدمها المصرف للمؤسسة لتغطية فترة قصيرة جدا بسبب خلل بين مدخلات ومخرجات المؤسسة في نهاية الشهر.

تحتاج المؤسسة للأموال في فترة معينة من السنة لتسديد أجور العمال أو شراء مواد أولية بسبب وجود نشاط موسمي لبعض المؤسسات تكون فترة الإنتاج طويلة وفترة التوزيع قصيرة أو بسبب سعي المؤسسة لتحقيق خزينة مثلى أو لتسديد فواتير حان أجلها يسمح المصرف للمؤسسة بحصولها على القرض على أن يصبح حسابها مدينا بمبلغ معين ولمدة لا تفوق الأيام وتحسب أجرة التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له والمدة الزمنية الفعلية أي المدة التي يبقى فيها الحساب مدين وإذا طالت مدة التسهيل يتحول إلى السحب على المكشوف[2].

[1]-حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي، الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان الأردن2002،ص:95.

[2]-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2004،ص ص:59،58.

2-السحب على المكشوف:(LE Découvrent)

يقوم المصرف بوضع مبلغ تحت تصرف المؤسسة وذلك بدفعه على شكل تسبيق في حساب مدين ويعطى عادة عندما تكون المؤسسة في انتظار تسلم دفعة من الأموال مقابل صفقة تجارية، كما يعطى لفترة أطول من تسهيلات الصندوق(من بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر)[1].

هذا وتتمثل أهم مزايا السحب على المكشوف في أنه يتم إبرامه بسهولة من خلال

المقترضين ذوي الملاءة وذلك بالمقارنة بأي شكل آخر من أشكال القروض وعندما تطالب شركة صغيرة سحب على المكشوف فإن المصرف قد يصر على ضرورة وجود ضمانات كافية من جانب هذه الشركة، كما نجد أن السحب على المكشوف يتم بالمرونة كما أنه اقتصادي نسبيا[2].

3- قروض موسمية:(CREDIT S DE COMPAGNE)

هو قرض مصرفي موجه لتمويل احتياجات خزينة نشاط موسمي ومدة القرض تسعة أشهر(09) على أن يقدم المصرف من الزبون مخططا للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعاداته كما يمكن المخطط من تحديد وقت استعمال القرض وهو زيادة نفقاتها دون وجود مدخولات على أن يتم تسديد القرض في آجال محددة.

4- الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها المصرف للزبون. وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام المصرف بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالمصرف يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل استحقاقها. وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن المصرف يعطي مالا لحاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين[3].

---

[1]-سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، جامعة الجزائر، الجزائر1998،ص:162.

[2]-محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل العولمة، دار الهاني للطباعة، منصورة،ص:400.

[3]-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص:66.

ثانيا: القروض متوسطة الأجل:

وهي القروض التي يتجاوز أجلها العام ولا يزيد عن خمس سنوات، وغالبا ما تكون القروض المصرفية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات، ومن الشروط التي ترتبط بالقروض المصرفية متوسطة الأجل وهي:

- شروط استخدام القروض؛
- شروط تحديد سقف المديونية للشركة؛
- قيود على تصرف الشركة بالموجودات؛
- قيود على توزيع الأرباح على المساهمين.

وكذلك نجد أن القروض متوسطة الأجل لها عدة أنواع منها:

1- قروض التجهيزات:

تلجأ المؤسسات عند الحاجة إلى طلب قروض متوسطة الأجل بغرض شراء تجهيزات جديدة محددة وبإمكان المؤسسات في هذه الحالة الحصول على قروض التجهيزات متوسطة الأجل بضمان التجهيزات التي يتم شرائها، حيث المصرف الممول يضع حجز على التجهيزات التي تم تمويلها كعامل ضمان بالنسبة للمصرف[1].

2- قروض المدة:

وهو عبارة عن قروض مصرفية تستحق بعد أكثر من سنة ويتم الحصول عليها عادة من مصرف التمويل المتوسط والطويل الأجل وهي مصارف متخصصة في هذا المجال، كما تقوم المصارف المانحة للقروض كل حسب تخصصه وظروف السيولة لديه وغيرها من العوامل بتحديد جدول تسديد القروض، فقروض المدة يتم تسديدها عادة على أقساط دورية بشرط أن تكون متساوية وذلك وفق جدول زمني متفق عليه مسبقا[2].

[1]-سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويل، دار الإشعاع-الإسكندرية2001، ص:67.

[2]-نور الدين خباية، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت1997، ص:482.

ثالثا: القروض طويلة الأجل:

إلى جانب مصادر التمويل المتوسطة والقصيرة الأجل السالفة الذكر تبقى أمام منظمات الأعمال فرص التمويل عن طريق المؤسسات المالية والمصارف، ويعد الاقتراض طويل الأجل أحد النشاطات الرئيسية للمؤسسات الاستثمارية.

وتعرف بأنها قروض تمنحها مؤسسات متخصصة وتتجاوز مدتها سبع سنوات(07)، هدفها الرئيسي هو المساهمة في تغطية احتياجات المشاريع الإستراتجية الكبيرة وتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة اهتلاكها عن سبع سنوات(07) مثل تجهيزات البناء وهياكل المصانع[1].

وللقروض طويلة الأجل عدة أنواع أهمها:

1- القرض الشخصي:

يطلق عليه القرض غير المضمون، يوضح في عقد معدل الفائدة الواجب سداده وعدد مرات الدفع وتاريخ وشروط سداد الدين ويتم التعبير عن معدلات الفائدة كمعدل على أساس نقدي وتكون في صورة نسبة مئوية(%) وتسمى معدلات اسمية ويمكن التعبير عن السداد على أساس نقدي.

2- القرض المضمون:

وكما يسمى فإنه ذو ضمان كبير ويتمثل ذلك في شروط هذا القرض خاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة ونجد أنه كلما كان القرض أكثر ضمانا كلما كان معدل الفائدة منخفضا على القرض على افتراض أن المقرض يكره المخاطرة[2].

[1]-لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2004، ص:190.

[2]-محمد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص:46.

المطلب الثالث: سياسة منح القروض

إن منح القروض المصرفية مهما كان نوعها، أو أجلها يتوقف على دراسة شاملة لها، وذلك بتحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسسة نفسها طالبة القرض بالإضافة إلى أوضاعها المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الجوانب سياسة الإقراض، تمهيدا لاتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

الفرع الأول: سياسة منح القروض

يتم منح القروض المصرفية استنادا على أسس ثابتة ومتعارف عليها أهمها:

أولا: اعتبارات السيولة(مبدأ السيولة):

نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود وبأقصى سرعة وبأقل خسارة وعلى مستوى المصرف فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين، والاستجابة لطلبات الإقراض وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

1- مدى ثبات الودائع: أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق.

2- قصر مدة المساعدات المصرفية الممنوحة: أي كلما كانت فترة القروض قصيرة الأجل كلما اطمأنت المصارف، لأن التغييرات والتقلبات تحدث على المدى البعيد[1].

3- اعتبارات الربحية:

و معناه أن قرار منح الائتمان يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على المصارف أن يحتفظ فيه بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته اتجاه عملاءه، فإنه في الوقت عليه أن يعمل على تحقيق حد معقول من الربح.

[1]- هبال عادل. إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر2011،03-2012، منشورة، ص:23.

4- قرارات البنك المركزي:

بحيث تخضع المصارف فيما تمنحه من ائتمان كما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي ينبغي ألا يتجاوزها التوسع الائتماني وكذا نسبة السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ به[1].

5- السياسة الائتمانية للمصارف:

حيث تخضع المصارف فيما تمنحه من الائتمان إلى السياسة الائتمانية التي تصفها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنتظمة لأسلوب منح التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها[2].

الفرع الثاني: إجراءات منح الائتمان

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي:

أولا: البحث عن الفرص وجذب العملاء:

يجب أن لا يكتفي المصرف التجاري بانتظار عملائه الذين يتقدمون إليه إلا الذين يدعوهم التعامل معهم غير وسائل الدعاية والإشهار، بل لابد من البحث عن الفرص بالدراسة المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دورا هاما للترويج لذلك، بهدف زيادة الحصة التسويقية للمصرف[3].

ثانيا: تقديم طلبات الاقتراض:

وتقدم على نماذج الطلبات يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

---

[1]- العويمر حورية، إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم السداد،دراسة حالة -البنك الوطني الجزائري- وكالة قصر البخاري المدية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المدية- 2016-2017، ص:21.

[2]- حسين ديب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص:54.

[3]- رامي هاشم الشنباري، التحليل الائتماني ودوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكي، فلسطين2006،ص:112.

ثالثا:الفرز والتصويت المبدئي:

تبدأ عملية الفرز فرز تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة من البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة المصرف وسياسة الدولة.

رابعا:التقييم:

يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة المصرف والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

خامسا: التفاوض:

بعد وضع السياسة الاقتراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين المصرف والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب أن يتم على أساس (أنا أكسب أنت تكسب) وليس على أساس (أنا أكسب وأنت تخسر)[1].

سادسا: اتخاذ القرار والتعاقد:

بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز بالعقد.

سابعا: سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:

حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بأن التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على المصرف وضع نظام للمتابعة الدورية.

ثامنا: استرداد الأموال:

عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

[1]- سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) مذكرة ماستر منشورة ، تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014-2015، ص:9.

تاسعا: التقييم اللاحق:

والتقييم هنا المعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت، ولمعرفة نقاط كالضعف لتلافيها مستقبلا.

عاشرا: بنك المعلومات:

من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو ضمها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم البيانات ووضع الأهداف والأولويات[1].

[1]- دنيا بوقديرة، سياسة منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال "أم البواقي مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص:65.

المبحث الثاني: التعثر المصرفي

من الطبيعي أن البيئة المصرفية محفوفة بالمخاطر، إلا أن إقبال المصارف على تحملها دون دراسة جيدة لنتائجها قد يهدد استمرارية بقائها مما يؤدي بها إلى الانهيار. وليس هذا وحسب بل إن تعثر المصرف أو مجموعة من المصارف من شأنه وضع النظام المصرفي ككل في خطر مما يزرع ثقة المودعين والنظام المصرفي بمجمله ويزعزع بدوره أزمة نظامية تهدد الاستقرار المالي برمته.

المطلب الأول: ماهية التعثر المصرفي

التعثر المصرفي هو نشوء أزمة سيولة في المصرف بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات المصرفية.

الفرع الأول:تعريف التعثر المصرفي

التعثر المصرفي عدم قدرة المصرف على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير، ويولد ذلك المخاوف والذعر لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجئون لسحب ودائعهم في وقت متقارب، مما يعكس عدم قدرة المصارف على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة وأن عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من المصرف يؤدي إلى العسر والتعثر المالي لديه[1].

ويمكن الإشارة إلى أن التعثر المالي أو ما يطلق عليه بصفة عامة الفشل المالي: حيث يمكن استخدام مفهوم الفشل المالي للإشارة إلى إفلاس المنشاة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها على دفع أرباح أسهمها العادية والممتازة، أو هو الإفلاس القانوني للمنشاة أو خضوعها لإعادة التنظيم بإشراف السلطات القضائية[2].

و عليه يعتبر هدا المصطلح غير دقيق لذا فمن الناحية المالية هو:

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى2012م-1433ه، عمان-الأردن، ص:269.

[2]- بريان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، لبنان2002، ص:371-372.

ما يهم إدارة الائتمان ومن خلاله يعجز العميل عن أداء التزاماته من الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد على الأقساط. وبالمقابل عدم القدرة على مواجهة طلبات السحوبات وهو ما يؤدي إلى التعثر المالي.

الفرع الثاني: طبيعة وسمات التعثر المصرفي

التعثر المصرفي يؤدي إلى تآكل رأس مال المصرف، أي أن التعثر يسبب تعرض المصرف إلى مشاكل وصعوبات وصدمات تؤثر على قيمة أصوله وتجعلها غير قادرة على تسديد الالتزامات سواء كانت مرتبطة بمنح القروض لعملائه:

وجدير بالذكر أن للتعثر المصرفي عدة سمات نذكرها كما يلي[1]:

- ضعف الإدارة؛
- الفساد المالي؛
- ارتفاع روح المجازفة والمخاطرة عند منح الائتمان بسبب المنافسة؛
- ضعف الرقابة الداخلية؛
- انخفاض موارد المصرف؛
- عدم توفر الاحتياطات؛
- توسع دخول المصرف في أنشطة ليست من اختصاصه؛
- سوء إدارة الاستثمارات أو المحفظة الاستثمارية لدى المصرف.

الفرع الثالث: أسباب التعثر المصرفي

بسبب طبيعة العمل المصرفي تحصل الخسائر الناجمة عن الديون المتعثرة والمعدومة لأسباب متعددة منها يمكن السيطرة عليها داخليا من المصرف وتحصل هذه الخسائر بالرغم من منح التسهيلات بعد دراستها بصورة وافية، أو

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:178.

أسباب أخرى تعود إلى الظروف الاقتصادية غير الطبيعية وعليه هناك العديد من الأسباب التي تساهم في تعثر المصرف ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

أولا: أسباب داخلية

وهي الأسباب التي ترتبط بطبيعة الإدارة في المصرف والأنشطة التي تقوم بتنفيذها وأهمها[1]:

- سوء الإدارة وانخفاض كفاءتها سواء في الإدارة العليا أو الإدارات الأخرى التنفيذية بسبب انخفاض الخبرة وعدم مواكبة الابتكارات المصرفية الحديث وطرق التعامل معها وتقديمها؛

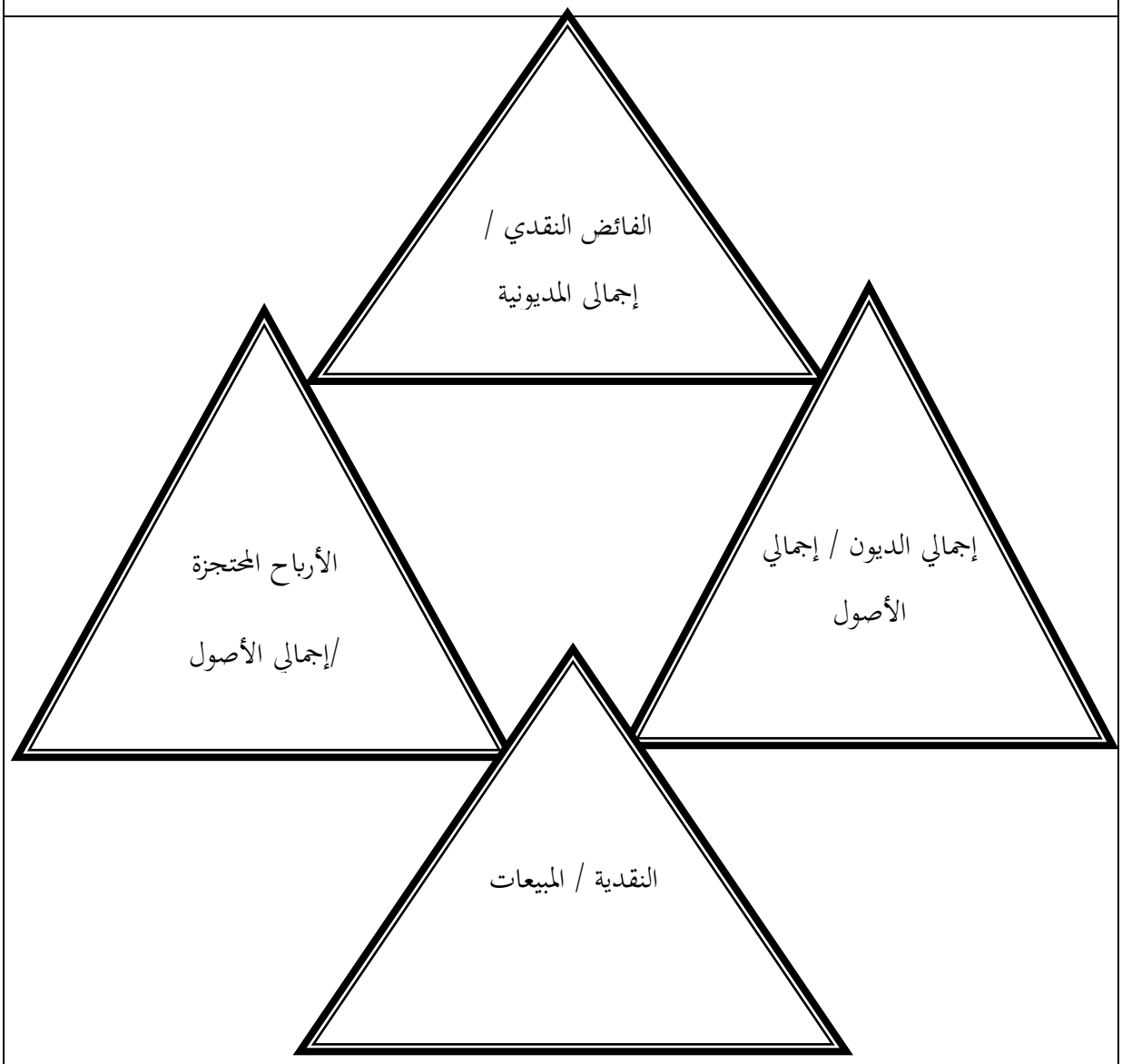
- ضعف الرقابة المصرفية وعدم فعاليتها: فإن قصور الرقابة وعدم كفاءتها يؤدي إلى حدوث التعثر المالي والمصرفي فمفاهيم الرقابة الآن هي مفاهيم تؤكد على الرقابة النوعية وليس على الرقابة الشكلية؛

- الغش والفساد: وترتبط بأخلاقيات المهنة والتي ترتبط بالجذور الثقافية والبيئية التي يعيش فيها الموظف، فعلى المصرف أن يتأكد من هذه الأمور قبل عملية التعيين.

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص:178-179.

وتستخدم المصارف العديد من الأدوات في التنبؤ باحتمالية الإفلاس (BANK RUPTEY) للعملاء ومنها التصنيف على وفق شجرة القرارات، وحسب (الشكل رقم01)[1].

الشكل رقم01: شجرة القرارات والتنبؤ بالإفلاس



المصدر: دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن2015، ص179.

[1]- دريد كامل آل شبيب،إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:179.

ومن خلال هذه النسب يتبين العميل المرشح للإفلاس، إذا أن الفائض النقدي على إجمالي المديونية تبين القدرة على السداد من خلال معرفة مدى توفر الأموال السائلة للعميل، وعند قياس الرافعة المالية (معدل المديونية / إجمالي القروض) يظهر لنا مقدار التزامات العميل ودرجة مخاطره والتزاماته وعند استخدام مقياس الربحية في الأجل الطويل من خلال نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول وهي قيمة محورية لإمكانية استخدام الأرباح المحتجزة في تسديد الالتزامات، ويمكن باستخدام هذا التصنيف للشجرة من خلال معرفة العملاء المفلسين والعملاء غير المعرضين للإفلاس.[1]

وثم استخدام تحليل (ZETA) سنة1977 بهدف الكشف عن العميل والشركات ذات المخاطر والمعرضة للإفلاس، حيث توصل ألتمان (ALTMAN) إلى سبع (07) متغيرات تساعد على الكشف عن الشركات المعرضة للإفلاس وهي:

- استخدام نسبة العائد إلى الأصول ونأخذ هنا الربح قبل الفوائد والضرائب؛
- درجة الاستقرار في تحقيق الدخل ويتم قياسه باستخدام مقلوب الانحراف المعياري (THE INVERSE OF TH STANDARD ERROR) باستخدام تقديرات العائد على الأصول لمدة عشر سنوات (10)؛
- تغطية الدين من خلال قسمة الربح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الفوائد؛
- الأرباح المجمعة والتي تقاس بدلالة الأرباح المحتجزة على الأصول؛
- نسبة التداول التي تقيس السيولة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة؛
- الرسملة (CAPITALIWATION) ويتم قياسها بأخذ متوسط أسعار الأسعار على مدى خمس سنوات (05) مقدمة على التمويل طويل الأجل؛
- قياس الحجم بالاعتماد على الأصول.

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص:180.

و تقيس هذه النسب والبيانات الربحية الحالية للعميل والمخاطر من خلال معرفة درجة تشتت العوائد ومعدل تغطية العوائد والفوائد والأرباح في الأجل الطويل ودرجة مخاطر الرافعة المالية والسيولة وحجم رأس المال.

ويرى (التمان) أن نموذجه يمكن استخدامه في تقييم القروض وإدارة ذمم المديونية ومراقبة العميل وفي استراتيجيات الاستثمار، وقد حدد (ALTMAN) في نموذجه خمس متغيرات (05) وصياغته في المعادلة التالية:

$$Z=1.2X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+1.0X5$$

حيث أن:

X1: رأس مال العامل / إجمالي الأصول؛

X2: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول؛

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول؛

X4: القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لإجمالي الديون؛

X5: المبيعات / إجمالي الأصول؛

ويتم تصنيف العميل الفاشل أو الناجح حسب درجة "Z" فإن كان مجموع قيمةZ<2.675

فإن العميل يعتبر فاشلا و إذا كانت قيمةZ=>2.675 فإن العميل ناجح [1].

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص :181.

ثانيا: أسباب خارجية[1]

1- طبيعة البيئة المحيطة بالبنوك:

تتأثر المصارف بالظواهر الاقتصادية والهيكلية في الاقتصاد الدولي وخاصة البيئة المصرفية وعناصرها والتي تؤثر على العمل المصرفي ونشاطه، وكذلك الدورات الاقتصادية وأهمها مرحلة الركود الاقتصادي التي ينخفض فيها النشاط الاقتصادي وتؤثر على عمليات الإيداع والسحب وبالتالي على أداء المصارف ومن خلال التجارب السابقة أن الركود ساهم في تعثر بعض المصارف.

إن التساهل في منح الائتمان وسياسة أسعار الصرف للعملات والركود الاقتصادي والتضخم، وما يولد من ارتفاع الأسعار من العوامل الاقتصادية الهامة التي تلعب دورا فاعلا في التعثر المصرفي وأدت إلى تعثر المشروعات والمؤسسات وبالتالي تعثر المصارف.

2- التدخل الحكومي:

قد تلجأ بعض الحكومات في التدخل في أعمال المصارف وخاصة في البلدان النامية، فتقوم بإجبار المصارف على تمويل مشاريع كبيرة وضخمة مما يولد العجز لدى هذه المصارف، وكذلك تؤثر السياستين المالية والنقدية للدولة على أنشطة المصارف، وتدخل الدولة كبائع للأوراق المالية، إذ تقوم المصارف بشراء سندات الخزانة التي تصدرها الحكومة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، فعند قيام المصرف بشراء هذه السندات يؤدي ذلك إلى انخفاض في تغطية العجز في موازناتها الجارية.

3- التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي:

إن الانفتاح الاقتصادي على الدول والمؤسسات قطعت شوطا كبيرا في ترسيخ العمل المؤسسي وتكامل البنية التحتية والتشريعية والتكنولوجية والاجتماعية، تجعل موضوع منافسة المصارف القادمة من هذه الدول أمر في غاية الصعوبة، وأن مواجهة المنافسة ترفع تكلفة التغيير التي لابد من القيام بها في ظل البيئة الجديدة، إضافة إلى أن هذا التحرر يشجع المصارف على الدخول في أنشطة ذات مخاطر عالية لمواجهة المنافسة الشديدة.

[1] - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص:270-271.

يتصف النظام المالي بالانفتاح والتحرر ورفع القيود التي كانت تحد من نشاطاتها المصرفية وخاصة في الأسواق المتطورة في الدول الصناعية مما شجع المصارف على ممارسة نشاطات تقليدية وغير تقليدية وابتكار خدمات جديدة.

4- القصور في القوانين والتشريعات المحلية:

يمارس المصرف أعماله من خلال القوانين والتشريعات وأن عدم مواكبة التشريعات لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والمالي، والقصور في تكييف التشريعات المحلية لمواجهة التشريعات الدولية أو التطورات في أنشطة المصارف الدولية أو أساليب تؤدي إلى المساعدة في تعثر المصرف[1].

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص:272.

المطلب الثاني: القروض المصرفية المتعثرة

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة(BAD ZOANS) والتي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة (NON PERFORMING ZOANS) من المشكلات الرئيسية التي تواجه المصارف في العديد من دول العالم، فظاهرة القروض المتعثرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما تواجه المصارف أيضا العديد من دول العالم في دول العالم المتقدمة، ومثل هذه المشكلات لا تؤثر على المصرف المتعثر وحده وإنما تتعداه لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي كله.

هناك العديد من المفاهيم تتعلق بالقروض المتعثرة أو القروض غير العاملة وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة مختلفة منها:

الفرع الأول: تعريف القروض المصرفية المتعثرة

عرفها PETERS KOSE:

" هي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد المصرف نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن تسعين (90) يوما ".

عرفها كذلك صبري نوفل:

" هي القروض التي يعتبرها المصرف بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين، أنها على درجة عالية من الخطورة ولا يتسنى له تحصيلها خلال فترة معقولة"[1].

القروض المتعثرة هي: " إخفاق العميل في سداد التزاماته اتجاه امصرف في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول أو كان بسبب مماطلة أو أمور خارجة عن إرادته "[2].

[1]-محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان الأردن2013، ص:379.

[2]- صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة " عينة من المصارف العراقية " المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية -الأردن2009، ص:17.

تعريف شامل للتعثر المصرفي:

" القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين ويتمثل ذلك في أصل المبلغ، إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منظم) كون أن درجة مخاطرة أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على المصارف في البلد المعني[1]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- تعثر القرض يشمل أصل القرض والفوائد؛
- عدم التزام العميل بسداد الأقساط المتفق عليها؛
- عدم التزام العميل بسداد في الوقت المحدد.

الفرع الثاني: أسباب القروض المصرفية المتعثرة

أولا: أسباب تتعلق بالمقترض_الجهة المدينة_:

هناك أسباب تدفع إلى أن يأخذ المصرف الحيطة والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله للمقترضين، والتي تعطي مؤشرات على تعثر الائتمان الممنوح لهم منها:

- الطلبات المتكررة للمقترض بزيادة السقوف الائتمانية الممنوحة له دون وجود مبرر لذلك؛
- تقديم المقترض بطلب رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية القائمة من غير مبرر؛
- التقدم بطلب استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية وهذا يعطي دلالة واضحة على أن المقترض يرغب في التصرف في الضمانة كالبيع وتقديمها كضمانة لدائنين آخرين،

[1]- محمد داود عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص:397.

– التقدم وبشكل متكرر من غير مبرر في طلب إعادة هيكلة أو جدولة التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ويعطي ذلك مؤشرا على أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد؛

– اللجوء إلى المماطلة في تسديد الالتزامات المستحقة عليه في تواريخ الاستحقاق؛

– عدم تقديم بيانات مالية دورية مدققة تعبر عن صحة وضعه المالي إلى المصرف الذي يتعامل معه؛

– عدم دقة المعلومات والبيانات التي يصرح بها المقترض للجهات الدائنة؛

– ارتفاع حجم مديونية المقترض، وإن حجم مديونيته في نمو مستمر مما يعطي مؤشرا بأن المقترض يعتمد على الدفع المالي، أي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجة (الاقتراض) مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية)؛

– استخدام التسهيلات المصرفية الممنوحة له من غير الغرض الذي منحت لأجله مثل منحه التسهيلات في المجال الجاري مدين –السحب على المكشوف– فإنه يستخدمه لغايات تمويل شراء أصول ثابتة[1]؛

– عدم توفر الكفاءات الإدارية والقيمة لدى العميل؛

– التكوين الشخصي للعميل ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها، فمن العملاء المدنين منهم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك لا يفعلون ويتهربون من سدادها بل لا يمانعون في الدخول مع المصرف في منازعات قضائية غير عابئين بسمعتهم التجارية والاجتماعية[2].

بالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

* إفلاس المقترض أو خروجه خارج البلاد؛

* عدم التزامه بتوجيهات المصرف المقرض؛

* وفاة العميل المقترض وعدم التزام ورثته بالتسديد؛

[1]- محمد داود عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص:404-403.

[2]- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر2000، ص26-27.

* مشاكل التشغيل للمشروع و اختلالات على مستوى الإدارة المالية والمحاسبة؛

* وجود اختلال في دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع المراد تمويلها.

ثانيا: أسباب تتعلق بالمصرف_ الجهة الدائنة_:

هناك أسباب تتعلق بالمصرف نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله هي:

– قصور التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مقابلة احتياجات التدفقات النقدية الصادرة حتى تظل الشركة على قيد الحياة في دنيا الأعمال؛

– التحديات التي تواجه المصارف في مديونياتها المتعثرة تتمثل في أن التوسع في أسلوب جدولة الديون وتحديد أسعار فائدة منخفضة وشطب جزء من الديون سوف يضر بالمراكز المالية للمصارف مما يقلل من قدرتها وكفاءتها الخاصة وأنها تتحمل العبء الأساسي من تحقيق استقرار وتوازن السوق وتوفير التمويل للمشروعات وبالتالي خطة التنمية وتوازن السوق وتوفير التمويل للمشروعات وبالتالي لخطة التنمية الاقتصادية[1]؛

– تركيز جانب كبير من التسهيلات والقروض الممنوحة لعدد محدود من العملاء مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف؛

– غياب الشفافية عن قرار التسهيلات من اللجان الائتمانية المختصة وذلك لإقرارها حدودا ائتمانية لبعض العملاء، تفوق قدراتهم الائتمانية وطاقاتهم وحاجاتهم الفعلية للتسهيلات[2]؛

– عدم وجود مربع علمي وعملي متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم ومعلن ومجاز ومتفق عليه من جميع العاملين وبالتالي عدم وجود لغة مشتركة بين المستويات التنفيذية والوسطى والعليا وعدم وجود نظام عمل ثابت أو مستقر؛

---

[1]- عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية في وجهة نظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر 2002، ص:783،782.

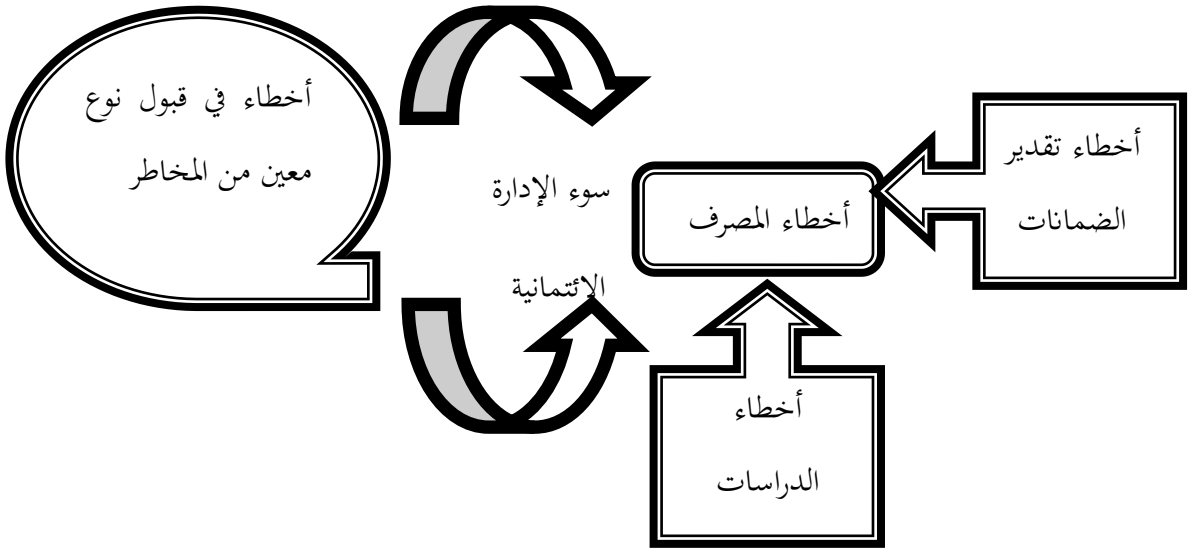
[2]-محسن أحمد الخضري، الديون المتعثرة، الأترك للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة1997، ص:110.

- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة و بشكل خاص إذا لم تقتضي طبيعة عمله أو نشاطه ذلك مثل المقاول؛

- عدم الملائمة مابين الحاجات التمويلية المطلوبة ومبلغ الائتمان الممنوح لأن منح الإدارة الائتمان في المصرف تسهيلات ائتمانية تزيد أو تقلل عن حاجات العميل فإنها تساهم في تعثره؛

_عدم الملائمة مابين التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة وطريقة سداد القرض[1].

الشكل رقم02: الأخطاء التي يكون المصرف سببا فيها



المصدر: محسن أحمد الخضري، الديون المتعثرة، الأترك للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة1997، ص:100.

[1]- محمد داود عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص:405.

ثالثا: أسباب تتعلق بالضمانات:

تعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير لتوفير الحماية و التحوط للمصرف مقابل خسائر القروض المحتملة في حالة تعثر أو توقف العميل عن السداد وعند تعثر العميل يسير المصرف هذه الضمانة.

فالضمانات تجعل من الدين الجيد دينا أفضل ولكنها لا تجعل من الدين السيئ دينا أفضل، فالضمانات تعتبر أحد عناصر سداد الائتمان في حالة تعثر المقترض ولكن هناك مخاطر تظهر من خلال هذه الضمانات، يجب على إدارة الائتمان أن تحافظ على قيمة وقوة الضمانة أخذه في عين الاعتبار ما يأتي:

-التقييم والمراجعة الدورية للضمانات منعا لتراجع قيمتها السوقية مثل طلب المصارف تقديرا عقاريا من مقدر معتمد كل سنتين أو أكثر، إضافة إلى متابعة الضمانات التي تكون على شكل رهن أسهم؛

-المحافظة على نسبة تغطية مبلغ الضمانة كنسبة من قيمة الائتمان أو رصيد القرض أيهما أعلى؛

-متابعة وردة مستحقات العطاءات الممول من قبل المصرف والوقوف على التأخر في ورد هذه المستحقات، لكونها الضمانة في سداد التمويل الممنوح؛

-أن يضع المصرف إجراءات عمل موحدة لتقدير وتقديم قيمة الضمانات منعا للتلاعب أو التحيز الحاصل في هذا المجال[1].

رابعا: أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية:

تعبر عن الأسباب التي تخرج من إرادة كل من المصرف والمقترض إذا أنهم لا يستطيعون التحكم والسيطرة عليها وتشمل الجوانب التالية:

[1]- رشيدة دحماني، آليات إدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي، دراسة حالة بنك البنك الخارجي الجزائر BEA وكالة المدية، مذكرة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة المدية2017-2018، ص:46.

– بصدور قرارات أو لوائح أو قوانين بلا دراسة متأنية سابقة على صدور القرار وكثيرا ما يحدث هذا وعلى سبيل المثال قرار سابق يمنع التسليف بضمان سلع استرادية[1]معمرة مثل: سيارات الركوب والأثاث وكافة الأدوات المنزلية؛

الكساد العالمي أو المحلي وهو سبب يصعب السيطرة عليه حيث يؤدي إلى تعثر كبير من العملاء دون إمكان اتخاذ تصرف معين قريب النتيجة، حيث قد تطول فترة الكساد إلى خمس (05) سنوات أو أكثر مثلما حصل في مصر منذ عام (1998)، حدث كساد في نشاط المقاولات ونشاط النسيج وصناعة الإسمنت ومواد البناء وغيرها من الأنشطة المختلفة[2].

الفرع الثالث: آثار القروض المصرفية المتعثرة

ليست القروض المتعثرة مجرد قرض ضائع فقط يؤثر على المصرف وإنما يتعدى ذلك مما قد يصيب القطاع المصرفي ككل باختلالات وقد ينجم عنه مشاكل في الاقتصاد الوطني ككل والتي يمكن انجازها كما يلي:

أولا: آثار التعثر الكلي: ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

01–الإنتاج الكلي:

لاشك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يساهم في تبديد جانب من الثروة القومية؛

02–العمالة:

يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية. مما يهدد السلام الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدودا معينة،

[1]- محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص:405-406.

[2]- علي العوضي، الديون المتعثرة وتسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، القاهرة مصر2004، ص ص:33-34.

03-التضخم:

تعطل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية فما تم تقديمه من ائتمان لهذه المشروعات لم يساهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي مع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية أو قد ينخفض العرض الكلي؛

04-الاستثمار والادخار:

لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات فيها قروض مشكوك في تحصيلها في اقتصاد ما، تلك الآثار السلبية على القدرات الادخارية والاستثمارية إضافة إلى تأثيرها على كل من البيئة ومناخ الاستثمار ومن ثمة على إمكانية إسقاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: آثار التعثر الجزئي:

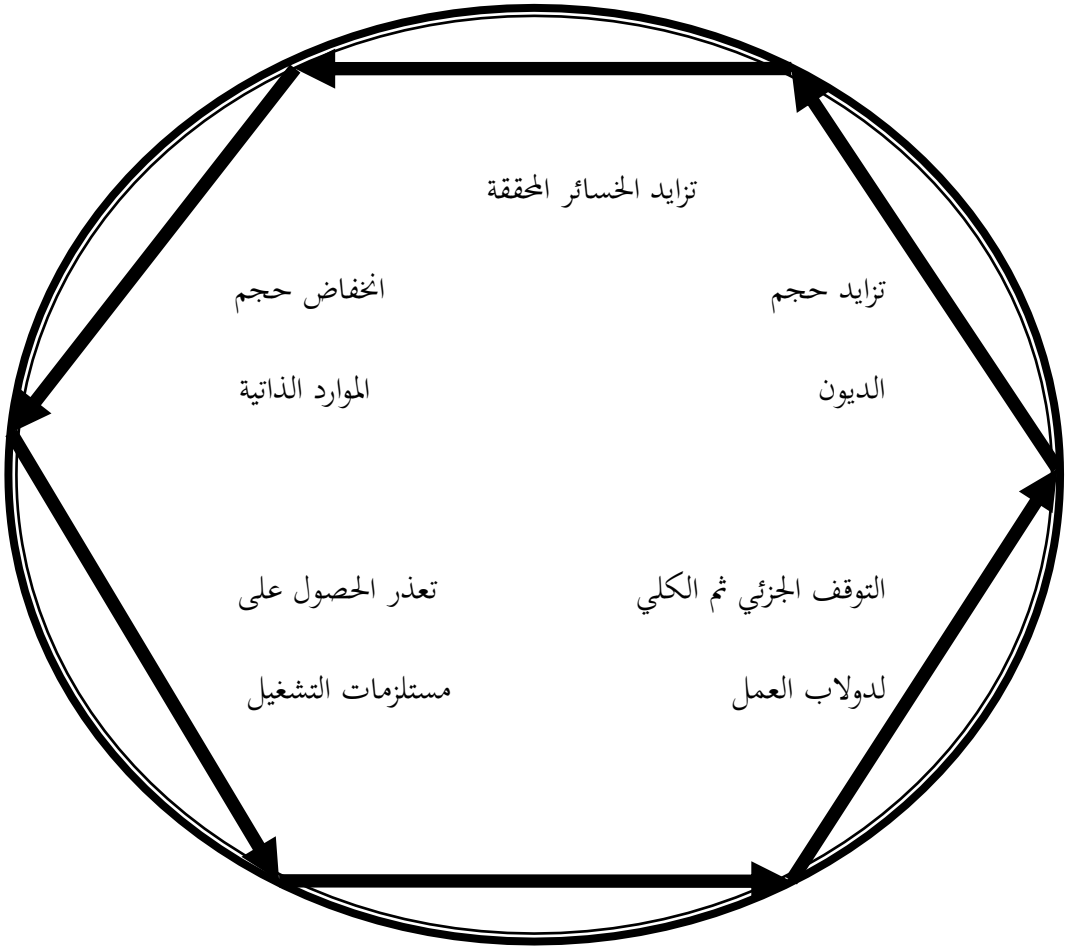
تختلف هذه الآثار من طرف لآخر حيث أن الآثار التي تخص الطرف المقترض تتمثل فيما يلي:

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح المصرف الدائن؛

- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في أزمة السيولة، من هنا تواجه المشروعات مشاكل في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العميل، نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية، وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية، ويصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي وبالتالي يدخل المشروع في دوامة تؤثر على الاقتصاد ككل وهي ما تعرف بالدائرة الخبيثة لتعثر المشروع كما هي موضحة في الشكل التالي[1]:

[1]- محمد كمال خليل حمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر2000، ص ص:361-364.

الشكل رقم 03: الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع



المصدر: محمد كمال خليل حمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر2000،ص:361.

و إذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار:

* تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدرت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على المصارف استردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان (CREDIT MULTIPLIER) فيضعف أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة المرجوة من أعماله؛

* زيادة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا ومن ثم حرمان المصارف من استخدام قدر هام من مواردها المالية ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع؛

* توفر قرائن تشير إلى احتمال فقدان المصرف الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد؛

* ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسئولي إدارة الائتمان بالمصارف في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا، ومحاولات تصحيح هياكلها المالية، هذا الوقت والجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضافة للمصرف الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى؛

* فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية[1].

[1]- محمد كمال خليل حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص:362.

المطلب الثالث:الإجراءات و الأساليب المتبعة للحد من التعثر المصرفي

من الضروري وضع قواعد ومقترحات يمكن تعميمها لمعالجة أوضاع التعثر المصرفي رغم اختلاف أسبابه وظروفه من مصرف لآخر ومن زبون لآخر، ويمكن وضع إجراءات لمواجهة والحد من مشاكل التعثر المصرفي بصفة عامة. وكذا وضع نماذج لإدارة القروض المصرفية المتعثرة بصفة خاصة.

الفرع الأول: الإجراءات والأساليب المتبعة للحد من التعثر المصرفي

أولا: الإجراءات المتبعة للحد من التعثر المصرفي[1]

يمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

1- الرقابة:

يتمثل ذلك في وضع أجهزة رقابية تضمن عدم الوقوع في التعثرات المصرفية أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

2- التنويع:

يصد ذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات للتقليل من حدة التعثر المصرفي.

3- المشاركة:

أي مشاركة أطراف أخرى تتحمل الخسائر الناجمة عن هذه المشاكل مثل شركات التأمين، الكفالات.

4- النقل:

توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف آخر.

5- تجنب التعثر:

تصميم عمليات لتجنب التعثر والعسر المالي وفق خطط معينة لتقليلها. وإن الإطار العام لإدارة التعثر المصرفي يشمل الخطوات التالية:

[1]- رشيدة دحماني ، مرجع سبق ذكره، ص:37.

أ- تحديد درجة التعثر: وهذا يعني أن التعثر يتم تحديده بوضوح.

ب- تقييم التعثر: إن درجة التعثر يتم تقييمها وترتيبها حسب الأولويات بالاعتماد على معايير معينة كالحجم والنطاق.

ج- الاستجابة: ويعني أنه تم الاستجابة للتعثر من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها.

د- التوثيق: ويعني كافة الخطوات أعلاه قد تم توثيقها وذلك دعما للقرارات المتخذة.

هـ- الحد من التعثر: اتخاذ القرارات المناسبة بشأن التعثر إما بقبوله أو التأمين ضده أو تخفيفه أو وضع إجراءات للوقاية منه.

ثانيا: أساليب الوقاية من التعثر المصرفي

و التي تتمثل فيما يلي:

1- الرقابة المصرفية الفعالة التي تختص في محاولة التوفيق بين المصالح المختلفة وتجنب مخاطر إفلاس المصارف فهي تهدف إلى التقليل من احتمالات الخطأ وله انحراف إلى حد يعيد وإذا كانت لا تمنعه، كما يمكن تعريفها عموما بأنها الإشراف و المراجعة من جانب سلطة أعطي لها هذا الحق، للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة والتأكد من مدى تحقيق المشروعات لأهدافه بكفاية، وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات بحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، و اقتراح وسائل علاج لتفادي تكرارها مستقبلا[1].

2- تكوين فكرة سريعة على سلامة المؤسسة المصرفية من خلال أسلوب متفق على عناصره ومكوناته دوليا.

3- تحسين الأساليب الغنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

[1]- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم- الابراهيمية2007، ص:10.

4- إدارة المخاطر المصرفية التي هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى [1].

هذا وسيتم التطرق إلى موضوع إدارة المخاطر في الفصل الموالي بالتفصيل بالإضافة إلى أساليب أخرى تتمثل في[2]:

- تأسيس شركات متخصصة لتقييم الضمانات المغرية إلى المصارف من العملاء الراغبين في الاقتراض؛

- رفع كفاءة العاملين في مجال الاستعلام عن العملاء بإنشاء كيان مستقل لتوفير الاستعلامات عن عملاء المصارف؛

- تقوية وتدعيم نظم المعلومات في وحدات الجهاز المصرفي،

- ربط المراكز الرئيسية للمصارف بفروعها بنظام كفئ للاتصالات لتسهيل نقل المعلومات،

- تدعيم دور المراكز الرئيسية في الرقابة على أعمال الفروع.

[1]- بن علي بن عزوز و آخرون، إدارة المخاطر - المشتقات المالية، الهندسة المالية ط01، دار الوراق الأردن2013، ص:45.

[2]- محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، ط01، زمزم ناشرون وموزعون الأردن 2010، ص:66.

ثالثا: أساليب علاج التعثر المصرفي[1]

تتعدد أساليب معالجة التعثر المالي مابين محاولة تقويم المتعثر ومساعدته على الاستمرار في النشاط من خلال عدة محاور، أو تصفية نشاطه واتخاذ الإجراءات القانونية التي قد تؤمن حصوله أو على جزء منها.

وفيما يلي استعراض لأهم الأساليب المختلفة لعلاج التعثر المصرفي:

1- تكوين قيادات على جميع المستويات لها رؤى واضحة عن التحسين والتطوير والقدرة على حشد أهم المرؤوسين لإعادة الحيوية والقدرة على صياغة رؤية مشتركة يظم فيها جميع المتعاملين.

2- وضع استراتيجيات تنافسية قوية لتقديم منتجات مصرفية جديدة لقطاعات جديدة في أسواق جديدة بدلا من الاستراتيجيات الدفاعية التي تركز على خفض التكاليف.

3- إعادة هندسة العمليات المصرفية في المصارف لتحقيق السرعة والدقة التي تتطلب إلى جانب التكنولوجيا المتقدمة في العمليات المصرفية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية.

4- إعادة تشكيل القيم والقناعات السائدة في كل المصارف لتحقيق الانجاز العالي من خلال الأخلاقيات بدلا من قيم وقناعات النظم والأدوار، أو قيم وقناعات القهر والتواكل والسلبية والتخلف والفساد.

5- تعزيز دور البنك المركزي في إدارة عمليات التفتيش والرقابة على أعمال المصارف من خلال استخدام طرق ووسائل معاصرة، بالإضافة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية والتشريعات ومناخ عمل المصارف.

6- منح دورا فعالا لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية لتوثيق الثقة لدى الجمهور بالنظام المصرفي وقدرته في امتصاص الأزمات والحفاظ على أموال المودعين وأيضا الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد.

7- متابعة الخلل في السياسات الائتمانية وتحليل عدم كفاءة الملائمة بين مصادر الأموال واستخدامها، الذي يلعب دورا في التأثير على السيولة وخطر التعثر المصرفي.

8- تطوير نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بالتركيز على التدقيق في المخاطر وزيادة فعالية المدقق الخارجي.

[1]- عزت ملوكي، مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصرفي، مجلة مصر المعاصرة العدد487، دار العلم للطباعة ، مصر2007، ص ص:346-351.

9- و ضع النظم المحاسبية اللازمة بشكل متكامل مما يوفر نظام الرقابة والمراجعة الداخلية دقيقة وتوفير انسياب المعلومات والبيانات الصحيحة التي يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية.

10-إنشاء وحدة متابعة لمشكلة التعثر المصرفي تختص بوضع خطة شاملة التعامل مع هذه المشكلة على مستوى الجهاز المصرفي مع تحديد كل ما يخص كل مصرف في هذه الخطة والجدول الزمني لتحقيقها، فكل مصرف مطالب بإنشاء وحدة لمعالجة التعثر لها هيكل إداري مستقل داخل كل مصرف.

11- تسوية الديون المتعثرة إذ يتم اللجوء إلى التسوية مع العميل المتعثر إذا كان نشاطه وأعماله تنبؤ بشكل ايجابي في استمرار النشاط وسلامة التدفقات النقدية من أي مصدر سواء كان المصدر هو نشاط العميل بعد إجراء ما يعرض من دراسة كاملة بكل ظرف، وتحديد نقاط القوة وموقف الالتزامات المستحقة وقدرة المشروع على الوفاء بهذه الالتزامات، وكذلك إذا كان المشروع يحتاج إلى إعادة هيكلة أو زيادة رأس المال أو التعديل في الهيكل الإداري والقدرات الفنية لمواجهة أسباب التعثر التي تتعلق بالمشاكل التي تحيط بالمشروع سواء من الناحية الإدارية أو الحالية.

الفرع الثاني: نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة

أولا: وسائل الحد من ظهور الديون المشكوك في تحصيلها[1]

من أفضل الطرق لمعالجة الديون المشكوك في تحصيلها الوقاية منها بأن يتخذ من المصرف كل ما من شأنه الحيلولة دون حضورها ، ومن أهم الأساليب الوقائية في معالجة تلك الديون.

1- سلامة قرار منح الائتمان:

من أهم الأساليب الوقائية وأولها في معالجة الديون المشكوك في تحصيلها حرص المصرف على قرار منح الائتمان، بأن يصدر هذا القرار وفق الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها أو إهمال بعض منها.

[1]- فريد راغب النجار ، مرجع سبق ذكره، ص:32.

2- التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح من أجله:[1]

يراقب المصرف ويتابع استعمال العميل للقرض بهدف التأكد من أن القرض يستعمل في الغرض الممنوح من أجله ووفقا للجدول الزمني المحدد سلفا، وهذا الغرض يرد عادة في الطلب المقدم من العميل للمصرف ثم يحدد في قرار المصرف بمنح القرض.

3- عدم التجاوز في حساب العميل:

على المصرف ألا يتجاوز في حساب العميل إلا لغرض طارئ ومؤقت ولمدة محددة.

4- تقديم تمويل إضافي للعميل عند قيام مبرراته:

لا يعني الحرص على عدم التجاوز في حساب العميل أن يتمتع المصرف عن تقديم تمويل إضافي له وقت الحاجة إلى هذا التمويل وقيام مبرراته. إذ يجب على المصرف متى اقتنع بمبررات التمويل الإضافي أن يمنحه للعميل حتى يتمكن من إكمال مشروعه والوفاء بالتزاماته للمصرف.

5- مراقبة حساب العميل:

من بعد أن يقوم المصرف بإعداد كشف حركة الحساب المشكوك في تحصيله يتوفر لديه وسيلة هامة وفعالة في مراقبة حركة الحساب أيا كان نوع التسهيلات المدرجة به.

6- مراقبة الوضع المالي للعميل:

من الأهمية يمكن أن يتابع المصرف الظروف الخاصة بالمقترض نفسه وما يطرأ عليها من تغيرات من حين لآخر سواء ما يتعلق بها المشروع الممول أو بغيره من المشروعات (التغيرات التي من شأنها التأثير على المشروع الممول)؛

[1]- فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص:32-33.

7- مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة والعوامل المؤثرة فيها:

تمتد متابعة المصرف للتسهيل الممنوح إلى مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة في الدولة والعوامل والظواهر المؤثرة فيها.

ثانيا: المعالجة المصرفية للديون المشكوك في تحصيلها[1]

يلجأ المصرف بسبب الطبيعة المتميزة للديون المشكوك في تحصيلها إلى معالجتها بوسائل وأساليب وطرق خاصة تختلف عن تلك الهيئة في شأن ديون المصرف العادية ويمكن أن تتصور ما يتخذه المصرف في هذا العدد في صورة مراحل متتالية كما يلي:

1- المرحلة الأولى: وصف الدين بالمشكوك في تحصيله

ومن أهم ما يستند إليه المصرف في تقرير خطوة الدين بالتالي اعتباره مشكوك في تحصيله وفق المعايير التالية:

- عدم تجديد التسهيلات في موعدها أو بعده بفترة معقولة؛

- عدم استجابة العميل لطلبات المصرف المتكررة بشأن موافاته بالبيانات والمستندات اللازمة لمراقبة الحساب المدين وتجديده؛

- توقف حركة الحساب باستثناء قيود الفوائد المدينة بمدة معينة كثلاثة(03) أشهر؛

- معنى مدة على كشف الحساب تحت الطلب دون سداده لثلاثة(03) أشهر؛

- عدم سداد الدين رغم استحقاقه لمدة غير مقبولة كثلاثة (03) أشهر مع عدم وجود مبرر للتأخير في السداد؛

- تدهور المركز المالي للعميل بشكل يدعوا الدائنين للمطالبة بسداد الدين؛

- مصادرة قيمة خطابات الضمان التي يصدرها المصرف نيابة عن العميل؛

[1]- فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص:65،46.

- انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأمينا لسداد الدين؛

- وضع الشركة تحت التصفية؛

- تعديل الشكل القانوني مما يؤثر على ضمانات المصرف، كتغييره من شركة تضامن إلى شركة ذات مسؤولية محدودة؛

- الخلل الإداري في نشاط العميل كظهور اختلاسات في الشركة تؤثر على:

* وفاة العميل؛

* إفلاس العميل؛

* هروب العميل خارج البلاد.

و متى قامت القناعة لدى المصرف بأن دينا ما قد أصبح مشكوكا في تحصيله، فإنه يقوم بتقييده ضمن حسابات الديون المشكوك في تحصيلها.

2-المرحلة الثانية: معرفة أسباب تعثر الدين

من الأهمية أن يتعرف المصرف على سبب أو الأسباب التي أدت إلى اعتبار الدين مشكوكا في تحصيله لأن معرفة ذلك يساعد المصرف كثيرا في وضع الحلول اللازمة لتسوية الدين وتحصيله.

3-المرحلة الثالثة: قيد الدين في الحسابات المشكوك في تحصيلها

و لتوفير وسيلة رقابية على الديون المشكوك في تحصيلها والتعرف على اتجاهاتها ومتابعتها متابعة جدية لتخفيضها وللعمل على سدادها، يجب أن تتوافر لدى المصرف بيانات دورية كاملة عن الديون المشكوك في تحصيلها.

4- المرحلة الرابعة: إعداد البيانات

و يشارك كل من الفرع والإدارة المعنية في إعداد البيانات الدورية اللازمة لمتابعة الديون المشكوك في تحصيلها وهذه البيانات هي:

- كشف حركة الحسابات المشكوك في تحصيلها؛
- اسم العميل بالكامل؛
- نوع الضمان المتوفر لدى المصرف؛
- الحد الخاص بالعميل لتقييم مقدار التجاوز عنه؛
- بيان خاص بكل بند من بنود التسهيلات.

5-المرحلة الخامسة: تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

بعد أن يتخذ المصرف عند كل ميزانياته ربع سنوية قرار فيها يعد مشكوك في تحصيله من العميل. يقوم باعتماد مخصص عن تلك الفترة لمواجهة أعباء تلك الديون.

6-المرحلة السادسة: تصنيف الديون والعملاء

بعد إعداد بيانات الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصرف صورة حقيقية وواضحة عما لديه عن تلك الديون ولسهولة الرقابة عليها واتخاذ القرار بشأنها يقوم المصرف بتصنيف هذه الديون وترتيبها.

7-المرحلة السابعة: وضع تصور لتسوية الدين

على المصرف قبل أن يبدأ في المفاوضات مع العميل، أن يضع تصورا يستند إلى البيانات المتوفرة لديه عن التسوية الودية التي سيطرحها على العميل.

8-المرحلة الثامنة: المفاوضات مع العميل

وبعد أن يضع المصرف تصورا شاملا لغرض واحتمالات التسوية الودية مع العميل يقوم باستدعاء والدخول معه في مفاوضات ودية لسداد الدين[1].

[1]- فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص:46-65.

خلاصــة الفصل:

على الرغم من أن منح القروض المصرفية يتم وفق أسس وإجراءات ائتمانية تهدف إلى استقرار النظام المصرفي والتقليل من حدة المخاطر مستقبلا إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي مصرف أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه، وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر.

ورغم استفادة المصارف من حجم التطور السريع إلا أن هناك تحديات من شأنها التقليل من حجم الأرباح والمكاسب والفرص المتاحة قد تهدد استقرار المصرف والنظام المصرفي والمالي ككل، هذا ما أطلقنا عليه مصطلح التعثر المصرفي الذي يجب تجنيد آليات ووسائل كيفية وكمية للحد من آثاره.

لا تستطيع المصارف تفادي كل المخاطر وتعثر القروض بنسبة 100%، لهذا يجب أن تكون المخاطرة محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي، هذا ما يمكن للمصرف من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، وسنحاول بقدر الإمكان دراسة أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وكذا مختلف الإجراءات والوسائل المتبعة للحد منها في الفصل الموالي بالتفصيل.

الفصـــل

الثاني

تمهيـد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه المصارف جزءا مهما من مواردها في أنشطة اغلبها تدر عائد، لكن ما يمكن قبوله من العوائد يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر،ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن للمستوى المعين من المخاطر،والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس المردود.

إن المصارف لا تقبل المخاطرة أيا كان نوعها، ولكنها تدير المخاطر، وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها المصرف وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية،وذلك لما شهدنه الصناعة المالية والمصرفية من المشكلات والأزمات،التي تتمثل بصورة مباشرة في المخاطر المصرفية سواء تعلقت هذه المخاطر بخصوصية وظائفها أو القطاع الذي تعمل فيه،لذا كان التخصص الأساسي والرئيسي وربما الوحيد المطلوب من إدارة القطاع المصرفي هو كيفية التعامل مع هذه المخاطر بشتى أنواعها،وكذا وضع مختلف الإجراءات والسياسات اللازمة للتعامل معها ،هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل حيث يكون:

المبحث الأول:أساسيات لإدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني :إجراءات ووسائل الحد من المخاطر المصرفية.

المبحث الأول:أساسيات لإدارة المخاطر المصرفية

إن المخاطر التي تحيط بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة، ولذلك وجب على المهتمين بالمجال المصرفي تحديد مفهومها وأنواعها وكذلك مصادرها ،وهذا للقدرة على التحكم فيها أو تجنبها .

المطلب الأول:مداخل أساسية للتعريف بالمخاطر المصرفية

تتعدد المخاطر المصرفية بتعدد المصادر وهذا راجع لعوامل داخلية خاصة بالمصرف وعوامل الخارجية محيطة به.

الفرع الأول:مفهوم المخاطر المصرفية

لقد تعرض مفهوم الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة واختلفت تعريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث.

التعريف الأول:

المخاطرة تعني أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة، [1] ويوضع هذا التعريف أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي لا يمكن من خلالها تفادي الخسائر الناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية.

التعريف الثاني:

تعني المخاطرة أنها عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية ،كما يمكن أن ينظر إليها على أنها مقياس نسبي لمدى العائد (التدفقات النقدية)الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا[2] .

أو"هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس عدم التأكد".

[1] – طارق عبد العال حماد ،دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ،كلية التجارة ،جامعة عين الشمس ،الدار الجامعية 84شارع زكريا غنيم 2005،ص 260 .

[2] – منير إبراهيم هندي ،الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ،المكتب العربي الحديث ،الطبعة السادسة، الإسكندرية ص 389.

التعريف الثالث:"Milton" إن حالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية للحدث على ضوء دراسات سابقة. [1]

تعريف شامل:

كما يمكن تعريفها بأنها ،احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل[2].

ويحدد مفهوم الخطر في كونه يتحقق مع حالة اللا تأكد، في أن كلا منهما يحصل على عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها ولكن حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث اعتماد على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية،أو ما إلى ذلك من معلومات تاريخية [3].

وعلى الرغم من تعدد التعريفات للمخاطر المصرفية إلى أنها بشكل عام تصب في معنى واحد، وهو وقوع خسارة غير محتملة الحدوث في المستقبل، أو احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بالإضافة إلى تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

الفرع الثاني:مصادر المخاطر المصرفية

ترجع المخاطر المصرفية إلى مصدرين هما :

أولا:المخاطر النظامية:

[1]- سعيد عبد العزيز،دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيقية ،الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم ، جامعة الإسكندرية، 2002، ص289.

[2]- نعيمة ابن عامر ،البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية (غير منشورة)جامعة الجزائر 2002/2001ص76.

[3] - زينب حوري ،تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية ،دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2002/2000اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)جامعة قسنطينة2006/2005 ص61.

ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي،لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية،نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل:زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة مع غيرها.

وهي تعني أن المصارف تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة، بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والتنبؤ باحتمالات حصولها [1].

ثانيا :المخاطر الغير نظامية:[2]

وهي مخاطر الخاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للمصرف ،ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للمصرف وتنقسم إلى:

1- التغيرات التنظيمية والإستشرافية:

فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على المصارف للتقليل من مخاطر المنافسة ،ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل:الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ،ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية :

أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في الأسعار إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى أسواق (**Britten Wood**)العملات على أثر انهيار الاتفاقية المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها ،كما أدى ابتكار المصارف للعديد من أدوات التغطية المستقبلية ،لكن في المقابل خلف مخاطر من نوع أخر أضيفت إلى المخاطر المصرفية .

3- المنافسة :

[1] – حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سبق ذكره ،ص167.

[2] – سوهيب زقاي،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ،مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ،2018/201 ص14.

فمع تزايد أثر العولمة المالية ،وتوصل المجتمع الدولي إلى قرار تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1979في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي ،واتخذت هذه المنافسة ثلاث اتجاهات:[1]

أ- **الاتجاه الأول** :المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

ب- **الاتجاه الثاني**:المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

ج- **الاتجاه الثالث**:المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

4-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية :تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى المصارف بغية تحسين العائد على موجداتها ،من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها ؛

5-**التطورات التكنولوجية**: حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثروة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة المصرف للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

الفرع الثالث:أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كما يلي :

أولا: المخاطر المالية:

[1]- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2006/2005ص33

1- المخاطر الائتمانية: وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه،وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته، أو إلى نشاطهن أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان ،أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل، أو المصرف أو بسبب المصرف الذي يمنح الائتمان.[1]

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

أ- المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه ،لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.

ب- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ،ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.[2]

ت- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها،وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

ث- المخاطر المتصلة بأخطاء المصرف: كثيرا ما تقع المصارف ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير،و بالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة المصرف ذاته،نذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة ،السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخفيض نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد.....إلخ).

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها ،أن المصرف والمقترض من نفس البلد ،فلو افترضنا أن المقترض من بلد يختلف عن بلد المصرف فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن

[1] - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ،ص178.

[2] - أبو عتروس عبد الحق ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

نطلق عليها خطر البلد ،والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته، أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.[1]

2- مخاطر السوق:تنشأ مخاطر السوق لتغيرات مفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير[2].

وتنقسم هذه المخاطر إلى:

أ- مخاطر أسعار الفائدة:تشير إلى التغاير الأساسي في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية، بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية. [3]

وعموما تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التحركات غير الملائمة لأسعار الفائدة ،كما تنشأ عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار فوائد السوق،والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيمة الاقتصادية لأصوله.

ب- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

ت-مخاطر السيولة:تتعرض المصارف من حين إلى أخر إلى سحوبات مفاجئة من المودعين لأسباب خاصة بهم ،ولابد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات، إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها ،أو ودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى ،أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلي نقد.[4]

[1]- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة بسكرة 2009/2008 ص،ص 5 ،6.

[2] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك،دار المناهج، الأردن، 2006 ص 66.

[3] - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 116.

[4] - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن 2004 ص195.

كما تنشأ عند عدم تمكن البائع من الحصول على ثمن الأوراق المالية محل التعاقد في موعدها.[1]

ثانيا المخاطر الغير مالية

1- مخاطر التشغيل:وهي الخسائر الناتجة عن عدم التكيف، أو عن ضعف الإجراءات والخسائر التي تؤدي إلى تقصير العمال، أو إلى وهن الأنظمة الداخلية ،أو تلك الناتجة عن الأحداث الخارجية،وفي مضمون التوجيه الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للمصرف يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضا المخاطر القانونية مع استثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.[2]

إن سبب هذا النوع من المخاطرة هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات المصرف التجاري، التي تنتج بسبب عطل النظام الحاسوبي للمصرف التجاري، أو سبب أخطاء بشرية، أو مشاكل بين العاملين أو إضرابات يقوم بها العاملين والعديد من الأسباب الأخرى التي لا سبيل لذكرها جميعها هنا.[3]

2- المخاطر القانونية:هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف جراء نقص أو قصور في مستنداته، مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحاكم.[4]

ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها المصارف المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به،كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ،أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي للتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.[5]

[1] – سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر 2005 ص 331.

[2]– نضال صاحب خزعل، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الإلكترونية في ضوء مبادئ بازل2،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،معهد الإدارة التقنية بغداد ،العدد 20،2012 ص، ص 259 ،260.

[3]– أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر،الذاكرة للنشر والتوزيع،جامعة مؤتة،2013 ص 357.

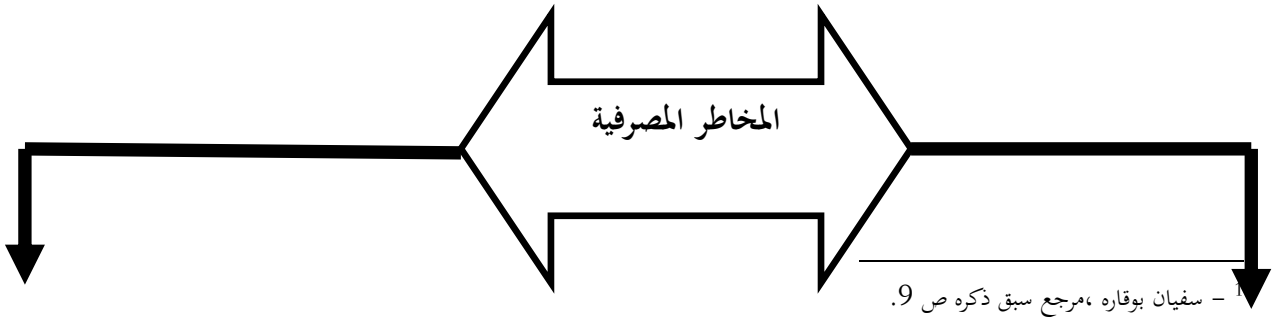
[4] – محمد عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ص 67.

[5]– شقيري نوري موسى وآخرون،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،الأردن ،2012 ص 327.

03 – المخاطر الإستراتيجية:هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات.[1]

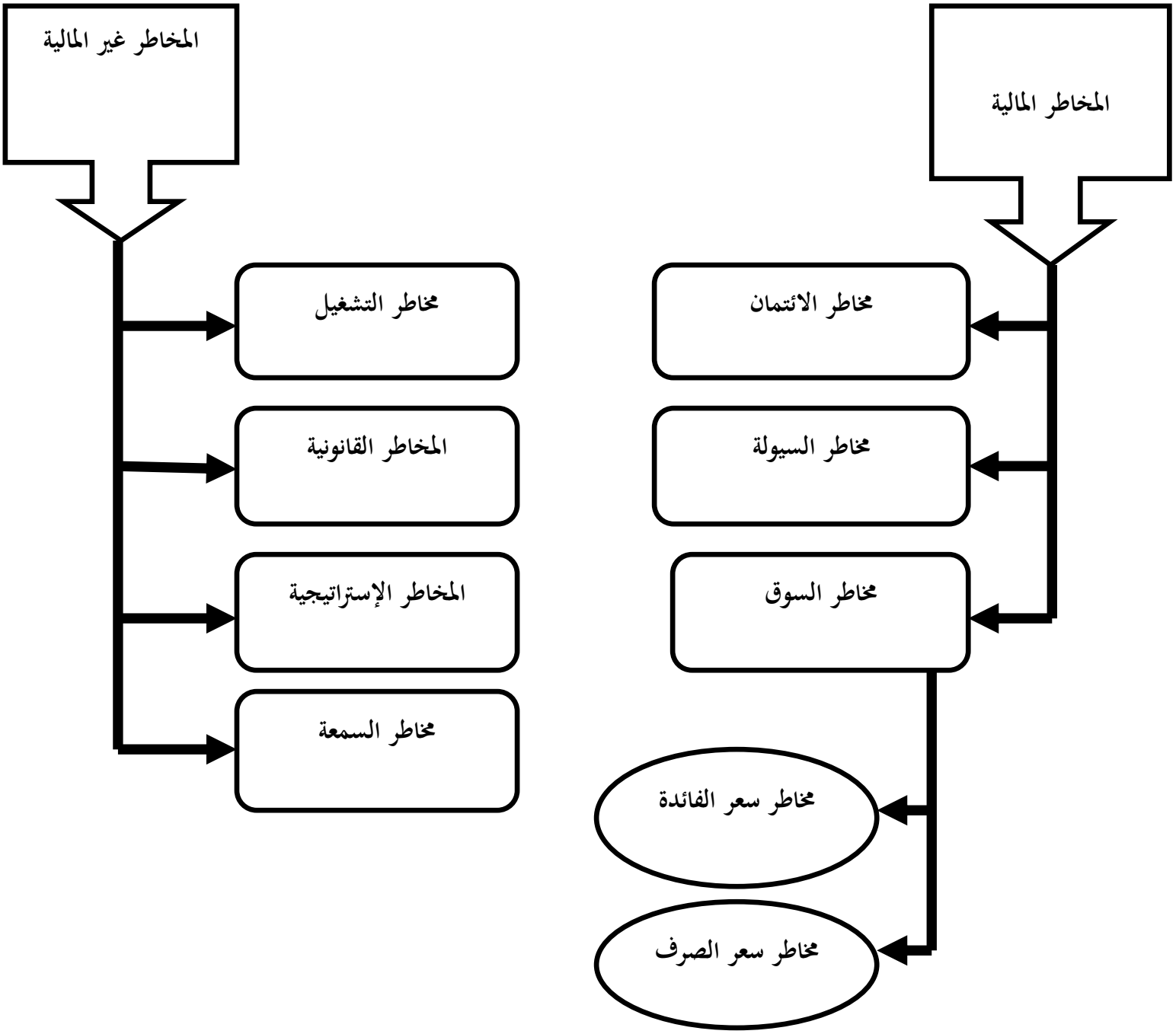
4– مخاطر السمعة:وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك ،والسمعة عامل مهم للمصرف حيث إن طبيعة الأنشطة والقوانين التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.[2]

الشكل رقم04: تصنيف المخاطر المصرفية



[1] – سفيان بوقاره ،مرجع سبق ذكره ص 9.

[2]– المخاطر المصرفية، اضاءات مالية مصرفية ،نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت ،ابريل 2009 العدد الرابع.



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المكتسبات القبلية.

المطلب الثاني:ماهية إدارة المخاطر المصرفية

الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر المصرفية تتمثل في الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية.

الفرع الأول:مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهميتها

أولا: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقديم المخاطر وقياسها، ووضع إستراتيجيات لإدارتها و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها،وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية ،ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر ،مراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة .

التعريف الأول:

يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقويم المخاطر، و اختيار و إدارة التقنيات، للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها.

التعريف الثاني:

إن إدارة المخاطر تعني شيئا مختلفا لكل متعامل في السوق، إن مدير أحد الأصول أو الخصوم قد يطلب الحماية ضد تقلب الأسعار، وعلى النقيض من ذلك قد يبحث آخر عن الحماية ضد عدم تقلب الأسعار،وحماية شخص من الخسائر المطلقة هي فرصة آخر لتحقيق الربح.[1]

ويتضح مما سبق أن إدارة المخاطر هي العمليات التي يقوم بها المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها،وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات و التحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها .

[1]- سمير عبد الحميد رضوان ،مرجع سبق ذكره ص 309.

التعريف الثالث:

تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها ومراقبتها، وقياسها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة

والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".[1]

وبصفة عامة **يمكن تعريف** إدارة المخاطر المصرفية على أنها "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح الالمصرف، من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن، سواء تلك الناجمة عن الطبيعة، أو الأخطاء البشرية، أو الأحكام القضائية".

ثانيا: أهميتها

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصرف فيما يلي:

- تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف ؛
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير ؛
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم على المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار يقلل من إحداث الفوضى؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛

- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل،بما يتفق والطبيعة المميزة للمصارف.[2]

---

[1]- طهراوي أسماء ،بن حبيب عبد الرزاق ،إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل،مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ،العدد 1،ص: 60.

[2] - سفيان بوقاره، مرجع سبق ذكره، ص:33.

الفرع الثاني:أطراف إدارة المخاطر المصرفية

إن مسؤولية المحافظة على النظام المصرفي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك "الشراكة في الإدارة "،وتجدر الإشارة أنه أصبح لدى الكثير من المصارف،وخصوصا الكبرى منها تحديدا واضحا ودقيقا لمسؤولية كل طرف رئيسي، ومحاسبته وذلك في الإطار أو البعد المحدد له في مجال المخاطرة ويتمثل إطار الشراكة في إطار المخاطر "في مجموع العلاقات القائمة بين مجلس إدارة المصرف،الإدارة العامة للمصرف،المساهمين وغيرهم،وكذا نطاق المسؤولية المخولة لكل طرف في مجال إدارة المخاطر:

أولا: المراقبون /المشرفون:

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار وإفلاس المصرف،ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر،وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في المصرف، إن الوظيفة الأساسية للإشراف المصرفي تتمثل في الرقابة والتقديم، وعملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام المصرفي.

ثانيا: المساهمون:

يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف المصرفي، ولهم القدرة على تحديد توجه المصرف،كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس كفئ، يكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسطير توجهات المصرف.

ثالثا: مجلس الإدارة:

تقع مسؤولية إدارة المصرف على مجلس الإدارة،فهو الذي يقوم بإعداد الإستراتيجيات وتعيين الموظفين،خصوصا الإدارة العليا،ووضع سياسات التشغيل،كما تقع على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة المصرف ورفع مستوى أدائه.

رابعا: الإدارة التنفيذية :[1]هي الإدارة المسئولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، والدراية الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

[1]- سفيان بوقاره، مرجع، سبق ذكره، ص: 16.

خامسا: لجنة التدقيق والمدقق الخارجي:

تعتبر لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة،حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام المصرف بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات،وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحديد وإدراك المخاطرة بصورة جيدة ،إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالمصرف.

سادسا: المدققين الخارجيين:

يلعب المدققين الخارجيين دورا تقييمي في عمليات تحليل المستلزمات الخاصة بإدارة المخاطر،فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية والأرباح والخسائر،ولكن يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطرة ،وأن يكون هناك تنسيق بينهم وبين المراقبين في السلطة الرقابية.

سابعا: الجمهور العام /المتعاملون مع المصرف:[1]

كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع المصرف وخصوصا المودعين،فهم معنيون بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف،وذلك من خلال حرصهم على تقديم المصرف بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من طرف هذا الأخير،ونظرا لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق وشفافيته،فقد ركز اتفاق بازل على أهمية الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بالمصرف الكمية منها والوصفية.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الإدارة السليمة تلزم ظل مؤسسة مالية أو مصرفية بتحديد الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر وذلك ضمن هرم متسلسل لمستويات مختلفة تشمل المستوى الإستراتيجي، المستوى الكلي والمستوي الجزئي:

1- المستوى الإستراتيجي:ويتم فيه تحديد مهمة إدارة المخاطر ووظيفتها وتعريفها من قبل الإدارة العليا حيث تحدد النقاط التالية:

أ- الأنشطة الواجب إتباعها لإدارة المخاطر ؛

[1]- مرجع سبق ذكره ص: 17.

ب–رسم الإستراتيجيات الملائمة لإدارة المخاطر،

ت–إنشاء نظام مناسب للتأكد بأن المستوى العام للمخاطرة هو ضمن المستوى المحدد والمرغوب من الإدارة العليا،وأن العوائد تتلاءم مع مستوى المخاطرة الذي تتحمله المؤسسة.

2– المستوى الكلي:ويتضمن إدارة المخاطر ضمن خطوط العمل المحلية،حيث يتم القيام بالأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل المدراء والذين يقومون بعملية المراجعة لمستوي المخاطر بالمؤسسة.

3– المستوى الجزئي:يتضمن خطوط العمل الأساسية التي تنتج عنها مستويات المخاطر المختلفة،حيث يتم القيام بمهمة إدارة المخاطر من قبل الأفراد بالنيابة عن المؤسسة،مثل القيام بعمليات تنظيم القروض وعمليات التمويل ،كما أن إدارة المخاطر هنا تتبع السياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا.

الفرع الثالث:وظائف إدارة المخاطر المصرفية

تتمركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالمصرف، لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر،وخاصة في مجال مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته.

ومن المسؤوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات،واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير للمخاطر بشكل دوري ودقيق،ويتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات العرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، أو بعض المناطق الجغرافية، أو المجموعات ذات العلاقة المرتبطة والتي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من موجودات المصرف، أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها،وكذا التوصية بتحويل الأنشطة التي تدار يدويا إلى أنظمة إلكترونية، لضمان توحيد تقارير المخاطر على كافة مستويات المصرف مع إجراء بعض التدقيق العشوائي.

إن استحداث هذه الإدارة المركزية للمخاطر، من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة عالية.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة، لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها، ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى المصرف ككل.

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي:[1]

– ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛

– القيام بالمراجعة الدورية وتحديد سياسة الائتمان في المصرف؛

– تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛

– مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحلول تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة،مخاطر الطرف الآخر؛

– مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛

– مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة؛

– تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة؛

– المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدقيق المعلومات؛

– نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على المستوى المؤسسة ككل.

[1] –سمير الخطيب، مرجع يبق ذكره ص ص، 17 ،19.

الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية

المطلب الثالث:مناهج وخطوات إدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول:مناهج إدارة المخاطر المصرفية

يقصد بإدارة المخاطر المصرفية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر المصرفية.[1]

و بشكل عام تركز إدارة المخاطر على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحها كما يلي:

المنهج الأول:

ويعرف ب:"المنهج التمييزي"ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة من شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من مطلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم، وتركز إدارة المصرف على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض، مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

المنهج الثاني:

و يعرف "بالمنهج التجريبي" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع الأوزان المحددة من طرف إدارة المصرف.

الفرع الثاني: مراحل إدارة المخاطر: هناك ستة مراحل في إدارة المخاطر المصرفية:[2]

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]- محمد كمال خليل حمزاوي، مرجع سبق ذكره ص:75.

الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية

أولا: تحديد المناطق التي قد تنتج عنها إدارة المخاطر:

فمخاطر الاقتراض قد لا تكون سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض،بل قد يكون نتيجة ظروف عامة تؤثر على الاقتصاد الوطني، أو القطاع الذي ينتمي إليه المقترض وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

ثانيا: قياس درجة الخطر:

ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين من الاقتصاد، وكذا تقويم غرض القرض وطبيعة المشروع الذي سيمول.

ثالثا: تحديد مستوى المخاطرة التي يمكن القبول بها:

وهنا يتوجب الموازنة بين العائد والمخاطرة.

رابعا: إدارة العمل على مستوى مقبول من المخاطرة:

وهنا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والمتابعة،مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسة العامة الموضوعة.

خامسا: دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطرة:[1]

تتمثل هذه الخطوة في التقنيات التي ينبغي استخدامها مع كل مخاطرة، وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير المخاطرة الأخذ بعين الاعتبار مدى أولوية المخاطرة،ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة لكل منهج،ويتم اتخاذ القرار بناءا على المعلومات المتاحة.

سادسا: مراقبة المخاطر المصرفية: وذلك بوضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض ومعدلات الفائدة، الصرف، السيولة والتسوية.

[1] – مشدو لينده،الحماية القانونية من المخاطر البنكية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون الأعمال الجزائري، جامعة البويرة، 2016/2015 ص، ص 38، 39.

المبحث الثاني: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر المصرفية

الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية

يتم التعامل مع المخاطر بما يشمل الجانب الوقائي، وكذا الجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت تلك المخاطر، وتركز إدارات المصارف على إيجاد الوسائل التي من شأنها الحد من المخاطر المصرفية ويتم ذلك من خلال:

المطلب الأول: عملية إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثاني: العناصر الأساسية في إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثالث:الإجراءات والسياسات المتبعة للتقليل من المخاطر والمصرفية.

المطلب الأول: عملية إدارة المخاطر المصرفية

إن عملية إدارة المخاطر المصرفية يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور، وترتبط بإستراتيجية المصارف وكيفية تطبيق تلك الإستراتيجية، ويجب التعامل بطريقة منهجية مع جميع المخاطر التي تحيط بنشاط تلك المصارف.

الفرع الأول: أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية

لا تختلف أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية عن بقية المخاطر التي تحيط بالنشاط الاقتصادي والمالي، وعلى العموم هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطر وهي كما يلي:

أولا: تجنب المخاطر:[1]

يرفض الفرد أو المنشأة أحيانا قبول خطر معين،وينشأ ذلك عن عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة،وعدم شراء سيارة لتفادي حوادث السيارات،ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع المصرف عن منح القروض المرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر المصرفية،أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر،إلى أنه يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنة أو الخوف من الخسارة،هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض

[1]- بن علي بن عزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص 50.

الأخطاء مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كثيرة لتجنب أخطار الطيران،ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر،إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة ايجابية،فإن هذا يعد غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

ثانيا: تقليل المخاطرة:[1] أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية للتقليل من المخاطر تقوم ب:

1- رصد سلوك القرض من أجل استبانه علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع المبكر.

2- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم، والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

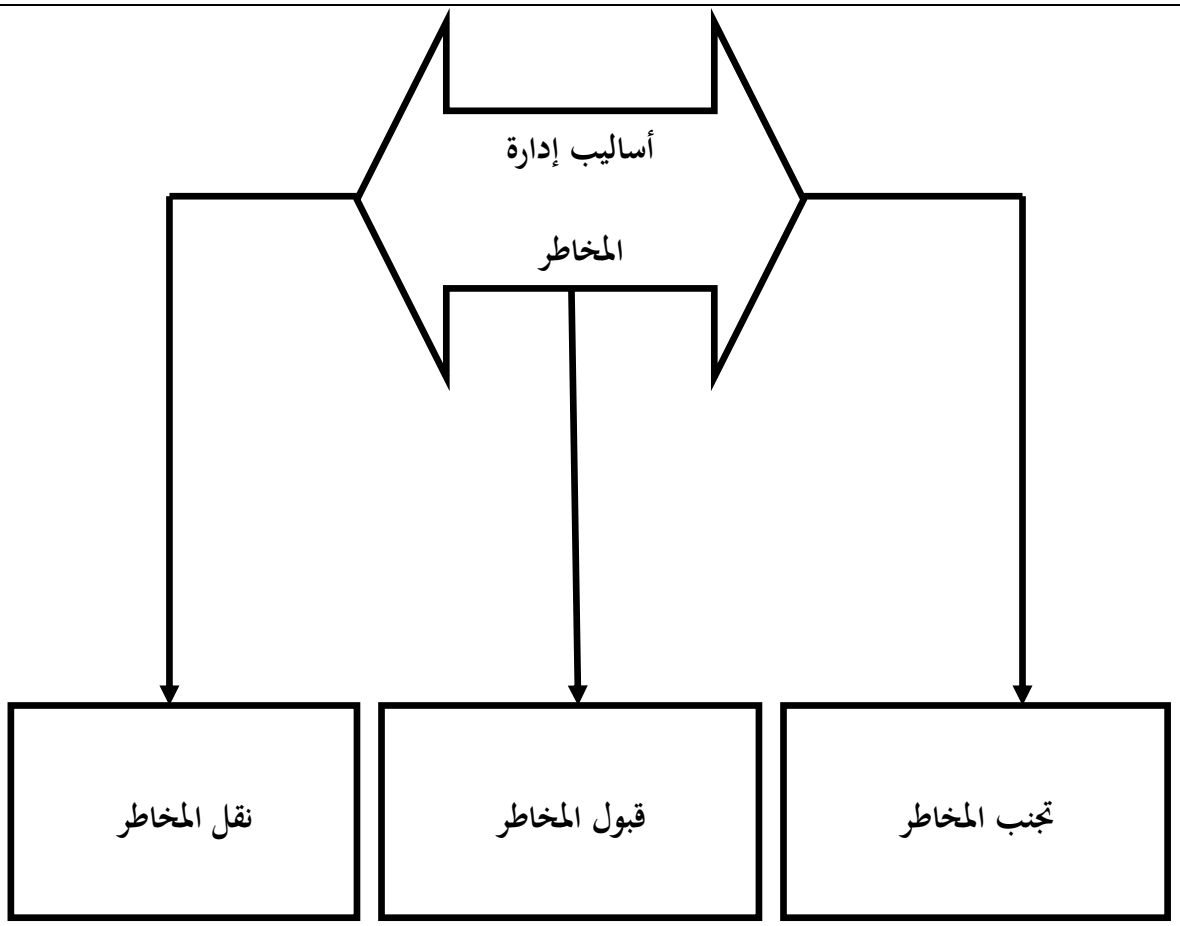
ثالثا: نقل المخاطرة: [2]

يقصد بها تحويل عبئ الخطر إلى شخص "جهة"أقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما،وينظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها وطرفي العقد وحقوق والتزامات كل طرف.

الشكل رقم05: أساليب إدارة المخاطر المصرفية

[1] – بن علي بن عزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 50.

[2] – أسامة عزمي سلام،إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع،دار البريد للنشر والتوزيع،عمان،ص: 58.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المكتسبات القبلية

الرقابة الفعالة أداة أساسية للإدارة وتتخذ عادة ثلاث أشكال رئيسية:[1]

أولا: الرقابة الداخلية أو الضبط:

بمعني الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة.

ثانيا: المراجعة الداخلية:

الفحص الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكيد من انطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعة،وإبلا غ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها.

ثالثا: المراجعة الخارجية:

وهي التي تقوم بها جهة خارجية لتقييم إدارة المصرف وانطباقه مع القوائم والضوابط المعتمدة.

كما تتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير المراجعة للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها، وإن إجراءات التحكم في المخاطرة الملائمة قد يت*8م اتخاذها،ويجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين،ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير،ويجب تذكر أن المؤسسات ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة، لذلك يجب التعرف على التغيرات في المؤسسات، وعلى البيئة التي تعمل فيها وأنه يتم عمل التعديلات الملائمة للنظام.

الفرع الثالث: متابعة وإدارة المخاطر المصرفية

[1] – بن علي بن عزوز وآخرون، ،مرجع سبق ذكره ص 62.

تهتم المصارف بإدارة المخاطر لأنها تلك الدائرة التي تحدد الإجراءات التي تساهم بشكل فعال في تخفيض مستويات المخاطر، ولذلك فإن متابعة إدارة المخاطر في المصارف تتكون من وحدتين تنظيميتين:

أولا: الوحدة الأولى: إدارة المخاطر الداخلية وهي التي تقوم بالتعامل مع مخاطر المصرف الداخلية.[1]

ثانيا:الوحدة الثانية: إدارة المخاطر الخارجية وتتمثل فيما يلي:[2]

– إدارة المخاطر من المصرف المركزي: ممثل بالسياسات النقدية التي تهدف إلى الرقابة على السيولة أي عرض النقد،وتحديد حجم الائتمان المصرفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في تخفيض المخاطر الخارجية، من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية كأسعار الصرف وسياسات الإصدار النقدي وسياسة ائتمانية باستخدام وسائلها الكمية والنوعية،لتغيير نسبة الاحتياطي للمصارف ومراعاة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، والرقابة من خلال دوائر التفتيش التابعة للبنك المركزي.

– إدارة المخاطر الدولية (التنظيم الدولي المتمثل في لجنة بازل): يمكن استخدام أكثر من أسلوب للسيطرة على المخاطر.

المطلب الثاني:العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية ومبادئها

[1]– رشيدة دحماني،مرجع سبق ذكره ص: 71.

[2] – دريد كامل آل شبيب،إدارة البنوك المعاصرة،مرجع سبق ذكره ص، ص: 232 233.

الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية

إدارة المخاطر في المصرف مثلها مثل باقي الإدارات فيه، فهي لاستطيع العمل في عزلة بل تحتاج إلى رقابة من طرف مجلس الإدارة، وكذا إلى سياسات فاعلة ومتناسبة مع طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

الفرع الأول:العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل مصرف على العناصر الرئيسية التالية:[1]

أولا: رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا،ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة، التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

ثانيا:كفاية السياسات والحدود:

يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف، وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر،ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة، لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة المصرف.

ثالثا: كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

[1] – إبراهيم الكراسنة،أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر،صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2006 ص،ص،44 45.

إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير،وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية(الأداء وغيرها).

رابعا: كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في المصرف هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال المصرف وبالأخص إدارة المخاطر،إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف.

في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل، وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

الفرع الثاني مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

إن حسن إدارة مخاطر بالمصارف تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:[1]

1- أن يكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

2- تعيين (مسئول مخاطر) لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.

3- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل مصرف، لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأسمالية، وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق.

4- تقييم موجودات كل مصرف وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

[1] – نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام،استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)في إدارة المخاطر المصرفية،مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 21،الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012 ص، ص 179 180.

5–استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

6– ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالمصارف تتبع مجلس الإدارة بالمصرف مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

7– تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف،الذي يعده المساهمين المسئولين عن أعمال المصرف،وهو ما يتوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفئ.

المطلب الثالث: الإجراءات والسياسات المتبعة للتقليل من المخاطر المصرفية

وهو المتمثل في كل الإجراءات والسياسات التي يراعيها المصرف قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين المصارف.

الفرع الأول: الإجراءات والسياسات التي يتبعها المصرف: وهي

أولا: توزيع خطر القروض بين المصارف:[1]

إذا كان القرض كبير ومدته طويلة نسبيا فإن المصرف يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين المصارف بأسلوبين هما:

1-الأسلوب الرسمي:إن الإتحاد الأسلوب الرسمي للمصارف يتم بموجب عقد واضح ومربح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من المصارف قبولا لطلب مؤسسة واحدة.

ويشرف على هذا الإتحاد مسئول يدعى رئيس الإتحاد، الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات.

2-الأسلوب غير الرسمي:بواسطة هذا الأسلوب تتحد المصارف بصفة تشاوريه لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الإتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل مصرف على حده، في إطار العلاقات الثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ثانيا: التعامل مع عدد من المتعاملين:[2]

[1]- بوعشه مبارك،مداخلة بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر.

[2]- بوعشة مبارك ، مرجع سبق ذكره.

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين، أو بعضهم فإن المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ثالثا: عدم التوسع في منح القروض:

يجب على كل مصرف الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

رابعا: تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف:

حتى يتمكن المصرف من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات المصرفية المرتبطة بوظيفة الاقتراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

الفرع الثاني: إمكانية تخفيف المخاطرة

أولا: الضمانات:

إن تقديم القروض من طرف المصرف لابد أن تقابله ضمانات كافية لتغطية الأموال الغير مسددة من قبل العميل، وبما أن للضمانات أهمية في منح القرض، فهي عبارة عن وسيلة أمان يحددها المصرف ويشترط وجودها ولو صوريا كالضمان الشخصي وأهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة:[1]

1-أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو كلاهما ملكية تامة، وليست محلا للنزاع مع استيفاء المصرف لكافة المستندات المؤيدة لذلك؛

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة 2003 ص، ص، 29 .30

2–أن تكون الضمانات من نشاط العميل طالب القرض، ومقبولة من جانب المصرف ومتماشية مع السياسة الائتمانية؛

3–أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة القرض وملحقاته من فوائد وعمولات ومصاريف؛

4–أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار؛

5–وجود توازن فعال بين ما يصرح به من تسهيلات وبين عائد الضمانات المقدمة؛

6–عدم التصريح بتسهيلات مقابل ضمانات بغرض المضاربة وبشكل يؤثر على قدرة المصرف في استرداد أمواله.

ثانيا: أنواع الضمانات:

1–الضمانات الشخصية: والتي مفادها أن يتعهد الشخص ذو السمعة أو ملاءة مالية في شخص آخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر،[1] تأخذ الضمانات الشخصية الأشكال التالية:

أ–الكفالة: هي عقد يكفل بمقتضاه شخص التزام بأن يتعهد الدائن لأن يوفي بهذا الالتزام إذا لم يفي بها المدين نفسه، والكفالة قد تكون بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض أو عدة متكفلين لضمان القرض.

ب– الضمان الاحتياطي: ويلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية عادة بقيمة القرض، تمثل تعهد شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حال توقف المقترض عن السداد.[2]

2–الضمانات العينية: ومن أهم أنواعها:

[1]– بوعتروس عبد الحق ، مرجع سبق، ذكره57.

[2] – مرجع سبق ذكره، ص 58.

أ–قروض بضمان أوراق تجارية: إن الأوراق التجارية هي تلك الأوراق التي يستخدمها التجار فيما بينهم في معاملاتهم التجارية وتتضمن مبلغ مالي معين لأجل معين، ويمكن نقل ملكيتها عن طريق التظهير ومن أهم أنواعها:

* **تسهيلات بضمان ما يدعه من كمبيالات بدلا من خصمها:** وهذا إذا كان في غير حاجة لاستخدام حصيلة الكمبيالة بالكامل، ويتم قبول الكمبيالات بعد إجراء الدراسة المصرفية آخذا في الاعتبار المركز المحوسب عليه وقدرته على الوفاء،ويتم قبول الكمبيالات كرسم الضمان وفق حافظة لتوضيح أن الكمبيالات مودعة كضمان وهي يعني أنها مرهونة رهنا حيازيا.

* **قروض بضمان أسهم وسندات:** تمنح هذه القروض بشرط أن تكون الأوراق المالية متداولة في سوق الأوراق المالية، لأنه يتضمن وجود سوق جاهزة ليبيعها عند الحاجة، وتعتمد جاذبية المصارف لقبول الأوراق المالية كضمانات مصرفية على درجة الاستقرار المالي للشركة المصدرة لها.

–وجود سوق منظم لتداولها؛

–كما يجب أن تكون هذه الأوراق المالية مسجلة باسم مالكها مع تحرير إقرار بالموافقة على قبول تصرف المصرف في صكوك الأسهم المودعة لديه في حالة عدم السداد.

* **منح قروض بضمان ودائع:** تقدم المصارف لعملائها قروض بضمان ودائعهم أو ودائع الغير، وقد تكون هذه التسهيلات المصرفية بذات عملة الوديعة أو بعملة أخرى في حالة عدم الرغبة في تصفية الوديعة وخسارة الفوائد عليها، خاصة إذا كانت الفائدة أكبر من الوديعة تفوق ما يدفعه المقترض على التسهيلات ويتحقق ذلك إذا كان مبلغ القرض يقل عن مبلغ الوديعة أو أجل استحقاقها أقرب.

* **منح قروض بضمان بضائع مرتهنة:** قد يمنح المصرف قرضا بضمان بضائع مستوردة عن طريق اعتماد مستندي بالمصرف، أو بضائع مشتراة محليا ويتطلب قبولها كلها على نوعية البضاعة وقيمتها ومدى كفايتها لتغطية قيمة الائتمان الممنوح، و يجب أن يتأكد المصرف من سهولة تصريفها وحركة دورانها وأن تكون من السلع المتداولة قابلة للتخزين، وثبات سعرها وغير قابلة للتلف ومؤمن عليها من جميع الأخطار وثبوت ملكيتها للعميل.

* **منح قروض بضمان رهن عقاري:** تعد العقارات من أحسن الضمانات المقبولة لدى المصرف، لأنها تمتاز بثبات أسعارها وعدم تعرضها للتذبذب مع الملاحظة أن أسعار الأراضي في أغلب الأحيان تتزايد قيمتها بمرور الزمن.

3- الكفالات: تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الائتمان، حيث تشكل الكفالات التجارية أهمية بالغة في أدوات السيطرة على مخاطر الائتمان في المصارف[1]

وتقتصر الكفالات على الوحدات الحكومية والبنوك المركزية ووحدات الحكم المحلي، أي جهة أخرى وزن المخاطر بها 20 بالمائة أو أقل، وألا يزيد وزن المخاطر للضامن المدين، ويتم ترجيح الجزء المغطى بوزن مخاطر العميل، الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص تقديم الضامن قبل قبول الضمانة.

4- المقاصة: هي تقنية معروفة في أسواق التمويل، حيث تهدف إلى إضفاء الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بتخفيض احتمالات التعثر وتترك بصمتها في هندسة مخاطر سعر الصرف بتسهيل صفته مع الطرف المقابل بالانتقال مع الوضعية القصيرة إلى الوضعية الطويلة أو بالعكس حتى الوصول إلى الرصيد المستحق.

على المصرف متعرض صافي، ومن هنا تنشأ عدة اعتبارات عند المقاصة من بينها آجال الدينين العملات والأدوات المالية التي ارتبطت بنشوء الالتزامين، ولهذا قد تضمن عملية المقاصة تخفيض قيمة أحد الدينين أو كلاهما، إضافة إلى بيع ومقايضة إجمالي الدينين .

وتتيح هذه التقنية التخفيض الصفري، عدا ذلك يكون في حالة تغير سعر الصرف لاختلاف العملة، وهذا مرهون بتوفير المصرف:[2]

أ- تهيئة أسس قانونية متينة تثبت أن المقاصة صالحة في كافة القطاعات الاختصاصية بغض النظر في حالة تعثر الدين؛

[1]- طارق الله خان، حسن أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ط1، مكتب الملك فهد الوطنية، جدة السعودية، 2003 ص 153.

[2] - حمزة طيبي، البنوك التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقية بازل 2، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2007 ص 73.

ب–الحصول في أي لحظة على معلومات عن المركز المالي للعميل؛

ت–الإشراف ومراقبة الضمانة؛

ث–الإشراف ومراقبة المتعرضات المعينة على أساس صافي.

خلاصة الفصل:

تواجه المصارف اليوم تحديات كبيرة لضمان بقائها وتحقيق أهدافها، ولأن إدارة المخاطر هي وسيلة لضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كليا، لأن هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالديناميكية، فوجب عليها اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر.

حيث إدارة المخاطر هي علم وفن في آن واحد، فهي علم لكونها تتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وهي فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعليته على المصارف، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطرة بما يجعل إدارتها دائما فن من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

الفصـــل

الثالث

تمهيـد:

بعد الدراسة النظرية لواقع القطاع المالي والمصرفي مرورا بمختلف الآليات لإدارة المخاطر المصرفية وكيفية تسييرها والتعرف على ظاهرة التعثر المصرفي، المشكل الذي يواجه جل المصارف الجزائرية العامة منها والخاصة، نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية لأن الدراسة النظرية لاتصل إلى الهدف المرجو ما لم تكن مدعمة بدراسة تطبيقية حددنا فيها شروط الحصول على قرض في مصرف السلام وأهم الخدمات التي يقدمها المصرف، وتحليل للقوائم المالية.

و سندرس من خلال هذا الفصل التطبيقي المتمثل في موضوعنا "إدارة المخاطر المصرفية ودورها في التقليل من التعثر المصرفي" في أحد المصارف الجزائرية، وهو مصرف السلام الجزائري، حيث يعتبر من أهم المصارف الجزائرية.

ومن خلال دراستنا قسمنا الفصل إلى مبحثين:

* المبحث الأول: تقديم مصرف السلام الجزائري.

* المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمصرف السلام الجزائري.

المبحث الأول: تقديم مصرف السلام

قبل البدء في إسقاط ما سبق ذكره في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، لابد من الإحاطة بحدود المصرف محل الدراسة وتقديمه، وكذا أهدافه وأساليب التمويل فيه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مصرف السلام

الفرع الأول: نشأة مصرف السلام الجزائري

تأسس مصرف السلام – الجزائر في جوان**2006** وانطلق في نشاطه في اكتوبر**2008** برأس مال مكتتب ومدفوع قدره(**7.2**) مليون دينار جزائري، أي ما يعادل(**100**) مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال مصرف السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل الصيرفة الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة.

إن مصرف السلام بعد سنتين من النشاط بدأ في ترسيخ قواعده، وتحقيق أولى أهدافه، والعمل على توسعه وانتشاره، إذ ننتظر العام المقبل أن يرتفع عدد وكالاته على المستوى الوطني، حيث تتوزع على كبريات مدن البلاد، كما يرتقب له التوسع في العمل بمنتجاته، وفي هذا الصدد نقف معكم عند صيغ التمويل المعتمدة لديه والتي بدأ العمل تدريجيا على أن يتطور ذلك تباعا لتطور نشاط المصرف.[1]

[1] - أحلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016، ص72.

الفرع الثاني: تعريف مصرف السلام الجزائري

مصرف السلام، الجزائر، مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر**2008**، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام، الجزائر، يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى وفق متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجات السوق، والمتعاملين والمستثمرين، وتنشيط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العملاء في الشرعية والاقتصاد.[1]

[1]- تاريخ الإطلاع : 20/08/2020 https://www.alsalamalgeria.com

المطلب الثاني: أهداف مصرف السلام

– القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها؛

– قبول الودائع بمختلف أنواعها؛

– تحصيل ودفع الأوامر و أذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة؛

– سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محضور شرعي؛

– إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها المصرف؛

– العمل كمنفذ للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى؛

– تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف؛

– القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبار يون؛

– تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم؛

– قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف المحددة؛

– إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة؛

– امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى.[1]

[1]- تاريخ الإطلاع : 20/08/2020 https://www.alsalamalgeria.com

المطلب الثالث: أساليب التمويل في مصرف السلام

تنقسم أساليب التمويل في مصرف السلام ،الجزائر، كغيره من المصارف الإسلامية بحسب العقود المستخدمة فيها حيث نجد عقود المعاوضات وعقود المشاركات، أما بالنسبة لعقود المعاوضات فتقف عند العقود التالية:[1]

أولا: المرابحة

1- إجراءات تنفيذ المرابحة كما يجب أن تقوم بها المصارف الإسلامية:

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- طلب الشراء:

يتلقى المصرف الإسلامي طلبا من العميل يوضح فيه رغبته في شراء سلعة معينة وبمواصفات محددة معروفة على أن يشتريها المصرف للعميل مرابحة لأجل محدود معلوم ويحرر العميل نموذج يسمى طلب شراء أو شراء مرابحة ومن أهم البيانات التي تظهر في هذا الطلب ما يلي:

- مواصفات السلعة المطلوبة شرائها؛

- الثمن الأصلي لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة؛

- بعض المستندات المتعلقة بالعميل؛

- شروط التسليم ومكانه.

ب- دراسة جدوى طلب الشراء:

يقوم قسم المرابحة التركيز على ما يلي:

- التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة عن العميل؛

[1]- أحلام خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص:74.

- دراسة السلعة وسوقها من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق؛

- دراسة النواحي الشرعية للتجارة في السلعة المرغوب شرائها؛

- دراسة تكلفة الشراء ونسبة الربح ؛

- دراسة الضمانات المقدمة من العميل؛

- دراسة الدفعة المقدمة والأقساط.

ج- تحرير عقد الوعد بالشراء وسداد ضمان الجدية[1]

تحرير في حالة الموافقة من قبل المصرف الإسلامي على تنفيذ العملية بعد بيان جداولها تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحرير عقد يسمى الوعد بالشراء بإلزام العميل بشراء البضاعة أو السلعة عند ورودها. ومن أهم البيانات التي تسجل في هذا العقد ما يلي:

- بيانات ومعلومات عن العملية المستقاة من طلب الشراء؛

- بيانات ومعلومات عن الربحية؛

- بيانات ومعلومات عن الدفعة المقدمة والأقساط؛

- بيانات ومعلومات عن الضمانات؛

- بيانات ومعلومات أخرى تختلف من مصرف لآخر.

د- الاتصال بالمورد والتعاقد معه على الشراء:

يقوم المصرف الإسلامي بالاتصال بالمورد معه لشراء السلعة باسمه وتحت مسؤوليته وهناك أساليب كثيرة للتعاقد تختلف من سلعة إلى سلعة ومن دولة إلى دولة كما تختلف حسب مكان الشراء (مشتريات من السوق المحلي، أو مستوردة من الخارج).

[1]- أحلام خضراوي مرجع سبق ذكره، ص: 75.

هـ – إبرام عقد البيع مع العميل:

عندما يتم شراء السلعة بمعرفة المصرف وباسمه والاطمئنان من وجودها من مكان معين، يقوم المصرف الإسلامي بالاتصال بالعميل لإتمام عقد البيع والذي يتضمن البيانات والمعلومات الآتية:

– أطراف التعاقد ؛

– ثمن البيع الأصلي والمصروفات والأرباح؛

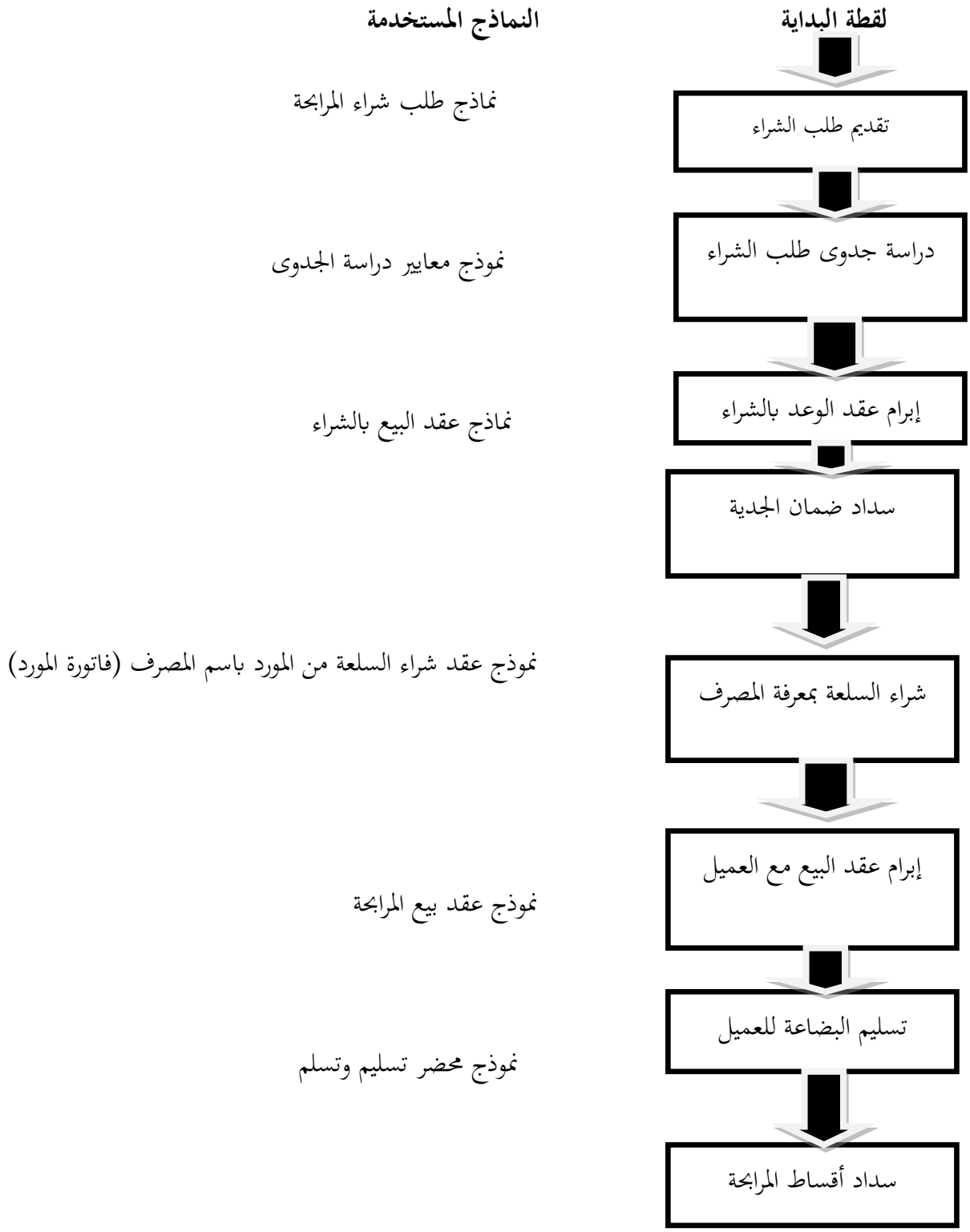
– الدفعة المقدمة (ضمان الجدية) والأقساط قيمة وزمنا؛

– الضمانات التي يقدمها العميل وفي هذا الخصوص لا يجوز إتمام هذه الخطة إلا بعد تملك المصرف السلعة وحيازتها.

و– تسليم واستلام البضاعة:

بعد قيام المصرف بالتملك والحيازة وإبرام عقد بيع المرابحة مع العميل والحصول على الضمانات، يقوم بتسليمها للعميل بمعرفة مندوب المصرف، ولقد صدرت فتوى من مجامع الفقه أنه لا يجوز للمصرف بتوكيل العميل بتسليم الشيك للمورد وقيامه باستلام البضاعة من المورد نيابة عن المصرف إلا عند الضرورة القصوى وبموافقة مسبقة من هيئة الرقابة الشرعية، وأن تكون هذه الوكالة مكتوبة وموثقة حتى إذا هلكت البضاعة تكون البيعة على المصرف وليس على العميل.

الشكل رقم06: إجراءات تنفيذ المرابحة بين المصرف والعميل



المصدر: أحلام خضراوي، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016/2015.

ثانيا: عقد بيع التسليم

يتحقق الربح عند إتمام البيع الفعلي لما تم استلامه حقيقة والربح هنا يتمثل فرق بين الشراء وثمن البيع حيث يدفع المصرف الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية ويلتزم البائع بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد.[1]

أ- تسليم وتسلم السلعة في الأجل المحدد:

- يستلم المصرف السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفة بيع الحال أو مؤجله؛

- يوكل المصرف البائع لتسليم السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه (أو بدون أجر)؛

- توجيه البائع لتسليم السلعة لطرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد منه بشرائها أي عند وجود طلب مؤكد بالشراء.

ثالثا: الاستصناع

هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع وقد ذهب الحنفية إلى جواز "الاستصناع" استحسانا كما ذهب إلى جواز التعامل بعقد الاستصناع أيضا مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعا: التأجير المنتهي بالتمليك

ووفقا لهذه الصيغة يقوم المصرف الإسلامي بتوفير الأصول الرأسمالية للعملاء عن طريق شرائها ثم تأجيرها لهم من خلال فترة محددة تنتهي بتملكهم لها بعد بلوغ مقدار الإجراءات المحصلة منهم القيمة البيعية لأصل مضافا إليها مقابل الانتفاع به لحين انتقال الملكية بصفة نهائية.

[1]- أحلام خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 75-78.

خامسا: عقود المشاركات

وهي الصيغ تمويل التي أسست المصارف الإسلامية بناء عليها وتتوزع على العقود الآتية:

* المضاربة؛

* التمويل بالمشاركة:

  - المشاركة المتناقصة؛

  - المشاركة الثابتة.

* المزارعة؛

* الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمصرف السلام

يتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة عوائق العمل المصرفي ، وإدارة المخاطر في مصرف السلام وأهم الشروط فيه، وكذلك تحليل لقوائمه المالية.

المطلب الأول: عوائق العمل المصرفي الإسلامي

أولا:غياب الإطار القانوني

إن أول ما يعيق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر هو غياب الإطار القانوني المنظم له، في الوقت الذي تعتبر فيه الصيرفة الإسلامية عن مفهوم جديد في الوساطة المالية مختلف عما كان عليه في إطار العمل المصرفي الكلاسيكي والذي صيغت القوانين في إطاره ولأجل تنظيمه، فقانون النقد والقرض الذي يعنى بتنظيم العمل المصرفي في الجزائر مختلف الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مصرف الجزائر إنما وضعت صيغة متماشية مع مقتضيات العمليات المصرفية الكلاسيكية، باعتبار أن دور المصارف في وساطتها المالية بين المودعين المحتاجين للتمويل هي علاقة مقترض من طرف ومقرض للطرف الثاني بناء على الفائدة، في حين أن الصيرفة الإسلامية تتبنى على أساس مختلف هو المضاربة والمشاركة، فالمصرف الإسلامي مضارب في أموال المودعين لا مقترض ومقرض بفائدة، إذ يدخل معهم في شركة المضاربة حيث يكون أرباب المال ويكون هو العامل فيه، وما ينتج عنها من ربح يقسم بينهم حسب نصيب كل منهم، بناء على الاتفاق الذي تم بينهم، كما أنها في الوقت ذاته يتحملون الخسارة معه في حال حدوثها وليس ذلك فقط فالمصرف الإسلامي يعمل في إطار عمله على مشاركة عملائه في مشاريعه بماله من تفويض من أرباب المال سواء كانوا المساهمين فيه أو المودعين، فالحديث إذا في المصارف الإسلامية عن الربح والخسارة والاشتراك فيهما، وهذا المعنى غير متوفر في إطار العمل المصرفي الكلاسيكي الذي يقوم على أساس مختلف طبقا لما ذكر سابقا.

ثانيا: افتقاد الإدارة الحقيقية في العمل المصرفي الإسلامي:

إن المصارف الإسلامية بالرغم من أنها انطلقت من فكرة مغايرة التي اعتمدتها المصارف الكلاسيكية، إلا أن كثيرا منها وللأسف نهجت منهاجا مشابها لها من حيث ضمان أموال المودعين، فمع الوقت صارت ترى نفسها منافسا للمصارف الكلاسيكية التي تضمن للمودعين أموالهم وتحقق لهم قدرا عاليا من السيولة، وبالرغم من أن كثيرا

من المصارف الإسلامية تعلن أنها تضارب بأموال المودعين، لكن المصارف السائدة ضلت مهيمنة على إدارة هذه المصرف، غالبا بسبب الخبرة السابقة وأحيانا بسبب ما يتوقعه المودعين أنفسهم منها، أو بسبب جو المنافسة للمصارف الكلاسيكية أو لهذه الأسباب كلها.[1]

حيث أن المصرف الإسلامي بهذه الصورة لا يمكنه أن يكون بديلا عن المصارف الكلاسيكية وإنما يمكنه أن يتعايش معها، بشرط بقاء الدوافع العاطفية للمتورعين عن نظام الفائدة مؤثر كقوة خارجية، تستند المصارف الإسلامية في مجال تنازع البقاء.

ثالثا: افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين

لابد من أن تتوجه جهود هذه المصارف إلى السعي من أجل تكوين العاملين بها واكتسابهم الخبرة الكافية والمعرفة اللازمة.

رابعا: سوء تنظيم وهيكلة إدارته التمويلية:

لابد أن يعتمد في الإدارة ذاتها لابد من تنويع الأعمال والصلاحيات حفاظا على التنفيذ الحسن لمعاملاته وفق لما تقتضيه أحكامه الشرعية.

[1]- تاريخ الإطلاع : 20/08/2020 https://www.alsalamalgeria.com

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في مصرف السلام وشروط الحصول على قرض

الفرع الأول: إدارة المخاطر في مصرف السلام

أولا: تنظيم إدارة المخاطر

يتمثل تسيير المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت.[1]

وتتم مراقبة هذه المخاطر عن طريق:

1- الهياكل التنفيذية حسب التخصص (الائتمان الخزينة) وهياكل الرقابة (الرقابة المالية والرقابة الدائمة) وكذا إدارة المخاطر.

2- اللجان الداخلية: تؤسس حسب فئة المخاطرة، وهي تابعة للمديرية العامة كما تديرها لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف.

ثانيا: تصنيف المخاطر

تصنف إلى:

* مخاطر الائتمان؛

* المخاطر العملياتية؛

* مخاطر السيولة.

1- مخاطر الائتمان: من بين أهم المعايير المعمول بها في تسيير هذا النوع من المخاطر نذكر:

أ- توزيع المخاطر: يتمثل توزيع المخاطر في عدم تركيز نشاط التمويل على زبون أو مجموعة واحدة أو حتى على مستوى قطاع نشاط واحد.

[1]- إيضاحات حول البيانات المالية لمصرف السلام، لسنة 2016، ص:45.

يحرص المصرف في هذا الإطار على تطبيق نظم مصرف الجزائر المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير المصارف والمؤسسات المالية بالإضافة إلى احترام معايير التسيير الدولية.لذا فقد قام المصرف بتأسيس لجنة تصنيف ومخصصات تكمن مهمتها الأساسية في إعادة تقييم محفظة التسهيلات وفقا لتعليمات الجزائر وتحديد مستوى المخصصات المناسب.

بالإضافة إلى ذلك، يتوفر المصرف على نظام يسمح بتصنيف كل الزبائن طالبي التسهيلات بإعطائهم علامة تتراوح بين**0** و**10** حيث يلعب هذا النظام دورا داعما في اتخاذ قرار التمويل.[1]

ب- تنويع التسهيلات: توزع محفظة المصرف بين التسهيلات قصيرة ومتوسطة المدى والالتزامات غير المباشرة. من جهة أخرى، تضم مديرية التمويلات قسما للدراسات السابقة الاقتصادية يركز على دراسات السوق وبناء على ذلك يقوم بتحديد قطاعات النشاط القابلة للنمو وكذا تطور بعض القطاعات الاقتصادية. تسمح هذه الدراسات للمصرف بوضع حدود الائتمان حسب قطاع النشاط.

ج- جمع الضمانات: تتمثل في الضمانات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة للزبائن كالضمانات المالية، الرهون، والتأمينات النقدية...الخ.

بجدر بالذكر أن الضمانات الحقيقية تخضع للمصادفة من قبل إدارة الشؤون القانونية كما تتم متابعتها من قبل إدارة التمويلات.

2- المخاطر العملياتية: ترتبط هذه المخاطر باحتمال حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لخطأ في البرامج المعلوماتية أو في معالجة العمليات أو نتيجة لأخطاء ارتكبت من قبل الموظفين.

يعمل المصرف على التقليل من هذه المخاطر عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييم ومراقبة هذا النوع من المخاطر.

تم تأسيس خليتين للإشراف على هذه المهمة وهمت:

* خلية المخاطر العملياتية؛

[1]- إيضاحات حول البيانات المالية لمصرف السلام، لسنة 2016، ص:46.

* خلية الامتثال.

من جهة أخرى أنشأ المصرف إدارة مكلفة بحماية الأنظمة المعلوماتية لأجل احتواء جزء من المخاطر العملياتية حيث يتم ضبط هذه المخاطر عبر تطوير أداتين أساسيتين تتمثلان في تحليل النتائج على النشاط في حالة الكوارث والأضرار وإطلاق مشروع مخطط استمرار نشاط المصرف.

3- مخاطر السيولة: يقصد بمخاطر السيولة خطر التواجد بصفة هيكلية في حالة عجز عن الوفاء بالتزامات تسديد المبالغ المستحقة تجاه الزبائن أو الأشخاص الآخرين عند بلوغ الأجل المحدد لذلك، مما يؤدي إلى تكبد خسائر ضخمة أو تهديد وجود المصرف.

كما أنشأ المصرف لجنتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، وقد أوكلت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخزينة لتجنب مواجهة أي مخاطر.

من جهة أخرى تم خلال سنة**2016**اعتماد أداة تحليل وقياس ومتابعة مختلف المخاطر التي قد تطرأ أثناء تنفيذ عمليات المصرف. و هي تتمثل في تقرير ربع سنوي يتم إعداده من قبل إدارة المخاطر ويوجه إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

ويعرض التقرير مختلف المخاطر بتعريفها وتحديد أدوات قياسها وأدوات التحوط من آثارها على نشاط المصرف.

الفرع الثاني: شروط الحصول على قرض في مصرف السلام

أولا: الشروط

تختلف شروط الحصول على قرض من مصرف السلام الجزائري من شخص إلى أخر ومن نوع قرض إلى أخر كما يلي:[1]

1- تاريخ الإطلاع 2020/08/20 صفحة صناع المال https://www.almaal.org

1- يوجد شروط لا بد أن تنطبق على الشخص المتقدم للقرض مثل:العمر، حيث لا يتم إعطاء قرض لمن هم دون **21**عام؛

2- كما هناك شروط تتعلق بالقرض نفسه مثل شرط عدم تجاوز قيمة القرض نسبة معينة من الراتب الشهري؛

3- كما هناك اختلاف لقيمة القسط الشهري المدفوع من قبل المتقدم على القرض على حسب قيمة التمويل، كلما زادت قيمة التمويل؛

4- كما أن مدة التمويل تتوقف على رغبة العميل وعلى نوع القرض، وتتوقف أيضا على الراتب الشهري للعميل؛

5- العلاقة بين قيمة التمويل وبين عدد الأقساط تكون طردية في الأغلب، حيث كلما زاد مبلغ التمويل كلما احتاج العميل لفترة أطول للسداد.

ثانيا: مميزات القرض المقدم من مصرف السلام

يتميز القرض المقدم من مصرف السلام بأنه يمكن أن ترفع قيمة التمويل عن طريق دعم العميل من قبل أفراد الأسرة من الدرجة الأولى الأب، الأم، الابن، الابنة، ويمكن أن تصل قيمة التمويل إلى **60** مليون دينار جزائري، وتمتد فترة السداد من**5-25**سنة، كما أن التمويل يأتي معتمدا من قبل هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمصرف، وعند الحصول على التمويل يتم فتح حساب مجاني إلى جانب إمكانية الاستفادة من بطاقة الدفع الآمنة، وخدمة الدفع عبر الانترنت لدفع الفواتير، والمشتريات، وبطاقة التوفير، ودفتر توفير لإدخال الأموال إما الصيغة الشرعية للتمويل، فهي صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، ويتقدم العميل للمصرف ببعض الوثائق للحصول على القرض منه:[1]

- وعد بالبيع تحت ختم خاص؛

- نسخة من عقد الملكية؛

- نسخة من الدفتر العقاري؛

[1]- يسرى محمد، السوق المفتوح تاريخ الإطلاع: 2020/08/20 https://read.opnsooq.com

- نسخة من الشهادة السلبية لا تتعدى ثلاثة أشهر؛

- تقرير الوجود وتقييم العقار؛

- شهادة الميلاد رقم(**12**)؛

- شهادة عائلية للمتزوجين؛

- شهادة عمل حديثة؛

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، أو رخصة القيادة؛

- كشف الراتب لآخر ثلاثة أشهر أو ضمان منحة التقاعد؛

- مستخرج تدقيق ضريبي حديث لا يتعدى ثلاثة أشهر؛

- جدول الحساب المصرفي، أو الحساب البريدي لثلاثة أشهر؛

- رسالة التزام من العميل بتوطين راتبه لدى مصرف السلام طوال مدة سداد الأقساط المستحقة للمصرف.

ثالثا:الخدمات التي يقدمها مصرف السلام

يقدم المصرف تعاملات مصرفية عديدة يسعى من خلالها لتحقيق ريادة في مجال الصيرفة الشاملة بطريقة لا تتعارض مع مفاهيم الشريعة الإسلامية، ويقدم المصرف عمليات مصرفية متعددة منها:

1- عمليات التمويل: يقوم المصرف بتمويل المشاريع الاستثمارية، والاحتياجات في مجال الاستغلال، والاستهلاك بصيغ تمويلية عدة منها: المشاركة، المضاربة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، الإجارة؛

2- **الاستثمار والادخار**: يمكن للعميل تنمية رأسماله، واستثمار فائض السيولة، ويقترح المصرف حلولا عديدة آمنة، ومجدية مثل فتح دفتر التوفير، أو بطاقة التوفير، أو اكتتاب سندات الاستثمار، أو حسابات الاستثمار؛

3- التجارة الخارجية: يقدم المصرف خدمة وسائل الدفع على المستوى الدولي، العمليات المستندية، التعهدات، وخطابات الضمان المصرفية مما يضمن للعميل تنفيذ التعاملات التجارية دون تأخير؛

4- خدمة تحويل الأموال: يمكن تحويل الأموال عن طريق خدمات الدفع التي يقدمها المصرف وهي: الخدمات المصرفية عن بعد، وبطاقة الدفع الالكترونية، وخدمة موبايل بنكنغ، وبطاقة السلام فيزا الدولية، وخدمة الدفع عبر الانترنت، وماكينات الدفع الآلي، و ماكينات الصراف الآلي.[1]

المطلب الثالث: دراسة القوائم المالية لمصرف السلام باستخدام أدوات التحليل المالي

الفرع الأول:التحليل الأفقي للقوائم المالية لمصرف السلام

يدرس هذا النوع من التحليل سلوك عناصر من الميزانية من حيث الزيادة أو النقصان ومحاولة تفسير ذلك، ويتم هذا خلال فترات زمنية مختلفة باستخدام النسب المالية للتعبير عن التغيرات التي طرأت بإسناد إلى سنة معينة واعتبارها كسنة الأساس، ويعرف هذا الأسلوب بـ: " التحليل المتحرك".

أولا: التحليل الأفقي للأصول (2016-2017)

يوضح الجدول التالي التحليل الأفقي لتغيرات عناصر الأصول خلال فترة 2016-2017 (الميزانية بآلاف الدينار الجزائري).

الجدول رقم01: التحليل الأفقي للأصول 2016-2017 الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

[1]- يسرى محمد، السوق المفتوح، تاريخ الإطلاع2020/08/20 https://read.opensooq.com

الأصول	2016	2017	2017/2016 التغير%
الصندوق والبنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.	18923.368	34846456	84.14
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	-	-	-
أصول مالية جاهزة للبيع	-	-	-
حسابات لدى الهيئات المالية	210776	848213	302.42
تمويل الزبائن	29377096	45454421	54.72
أصول مملوكة إلى غاية الاستحقاق	-	-	-
الضرائب الجارية أصول	12754	26386	106.88
الضرائب المؤجلة أصول	53056	61730	16.34
أصول أخرى	946118	335675	-64.52
حسابات التسوية	152581	262280	71.89
المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	10000	12000	20
العقارات الموظفة	357065	576558	61.47
الأصول الثابتة المادية	3000787	3315923	-10.50
الأصول الثابتة غير المادية	60318	35627	-40.93

فارق الحيازة	–	–	–
المجموع	53103919	85775329	601.91

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام

قيمة التغير= القيمة الجديدة– القيمة القديمة

التغير النسبي= قيمة التغير/القيمة القديمة*100%

التعليق على نتائج التحليل:

– القيم الجاهزة: يضم هذا العنصر كل حسابات الصندوق والبنك المركزي، حيث شهد هذا ارتفاعا ملحوظا في سنة**2017** عن**2016** بنسبة **84.14%** ويمكن أن يفسر هذا التطور بتشجيع المصرف للودائع الجارية على الودائع لأجل، وهو ما يفرض عيه الإبقاء على حجم مناسب من السيولة يتلاءم مع مستوى الودائع لدى الطلب وذلك من أجل مقابلة سحوبات المودعين العادية والطارئة.

– الحسابات الجارية لدى الهيئات المالية: تظهر تحت هذا من ميزانية الحسابات الجارية أو لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية وكذا التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية، سجل رصيد هذا ارتفاعا معتبرا خلال سنة **2017**.

– تمويل الزبائن: يمثل الرصيد هذا **54.72**% مجموع الميزانية وقد سجل نموا معتبرا خلال سنة**2017** نتيجة تطور نشاط المصرف.

– الضرائب الجارية: يضمن هذا الرسم على القيمة المضافة الذي يخصم مستقبلا من المدفوعات لصالح إدارة الضرائب.

– الضرائب المؤجلة: يتم تقييد الضرائب المؤجلة عند وجود فارق مؤقت بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم المسجلة في الميزانية والقيم الضريبية لهذه الأخيرة، عندما يكون لهذا الفارق واقع في المستقبل على مدفوعات الضرائب.

– أصول أخرى: يتكون هذا من العناصر التالية: أصول مقتناة لغرض المرابحة، محزونات، أصول أخرى (دفعات وتسبيقات على الخدمات) حيث يمثل رصيده**64.52–**.

– حسابات التسوية: تتمثل العناصر التالية فيما يلي:

مصاريف مفيدة مسبقا، شيكات في الانتظار، شيكات مرفوضة في المقاصة تحويلات واردة من المقاصة، حسابات أخرى.

المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة:

يمتلك مصرف السلام الجزائري مساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية تتمثل في 10 أسهم ذات قيمة اسمية مقدرة **10000** ألف دينا جزائري كما قام خلال سنة**2017** باكتتاب مساهمة في رأس مال الشركة تسير الأصول المنقولة بمبلغ **2000** ألف دينار جزائري تتمثل في **20**سهم.

العقارات الموظفة: يضم هذا كل من الأصول والعقارات التي يمتلكها المصرف لغرض تأجيرها أو تأمين رأس المال وكان قد تملكها في إطار عمليات تحصيل الديون المستحقة من الزبائن عن طريق عقود الوفاء بمقابل.

الأصول المادية الثابتة: يتم عرض الأصول الثابتة في ميزانية المصرف بقيمها التاريخية بعد حسم الاهتلاك (ماعدا الأراضي والأصول قيد الإنجاز) كما تقيد الجزائر المكونة لأصل ثابت كل على حدى عندما تكون مدة استعمال هذه الأجزاء مختلفة.

الأصول الثابتة غير المادية: يتضمن هذا الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية.

ثانيا: التحليل الأفقي للخصوم

الجدول رقم(02): التحليل الأفقي للخصوم

الخصوم	2016	2017	2017-2016 التغير%
البنك المركزي	-	-	-
التزامات اتجاه الهيئات المالية	-	15996	-
التزامات اتجاه الزبائن	29084236	53717182	84.69
التزامات ممثلة بورقة مالية	5427617	10925029	101.28
الضرائب الجارية خصوم	316882	136039	-57.06
الضرائب المؤجلة خصوم	-	-	-
خصوم أخرى	1115344	1407383	26.18
حسابات التسوية	1179441	2385541	102.26
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	226481	74375	-67.16
إعانات التجهيز- إعانات الاستثمار	-	-	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	372485	551105	47.95
ديون تابعة	-	-	-

رأس المال	10000000	10000000	0
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	-
احتياطات	4301347	5381433	25.11
فارق التقييم	-	-	-
فارق إعادة التقييم	-	-	-
ترحيل من جديد(+/)	-	-	-
نتيجة النسبة المالية(+/-)	1080086	1181246	9.36
مجموع الخصوم	53103919	85775329	272.61

المصدر:من إعداد الطالتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

التعليق:

– **التزامات تجاه الهيئة المالية:** يتضمن الحساب الجاري للمؤسسة المالية.

– **التزامات تجاه الزبائن:** يمثل رصيدها ب**63%** من مجموع ميزانية المصرف وقد سجل نمو معتبرا مقارنة بسنة **2016** حيث يعود ذلك بشكل أساسي بارتفاع رصيد التأمينات النقدية التي تغطي عمليات الاعتماد والتحصيل المستندي في إطار الاستيراد والتي تندرج ضمن الالتزامات تحت الطلب وفقا لتعليمات مصرف السلام.

– **التزامات ممثلة بورقة مالية:** يخصص من الخصوم لودائع الزبائن الحاصلة على شهادات استثمار وهي تتوزع وفق أجل الاستحقاق المتبقي .

– **الضرائب الجارية خصوم:** يحتوي على الضرائب المستحقة عند تاريخ إقفال الحسابات وغير المدفوعة لإدارة الضرائب.

– **خصوم أخرى:** يمثل رصيده**02%** من مجموع الميزانية.

– **حسابات التسوية:** يمثل رصيده **03%** من مجموع الميزانية وشهد زيادة في التغير في سنة**2017**.

– **مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء:** يتكون من مؤونات لتغطية الالتزامات خارج الميزانية المصنفة ومؤونات.

– **مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء:** يتكون من مؤونات لتغطية الالتزامات خارج الميزانية المصنفة ومؤونات لتغطية المخاطر والأعباء وشهد انخفاض نسبة**67%** في سنة **2017** مقارنة بـ:**2016**.

– **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:** ويتضمن مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم **09** من نظام رقم **03–14** المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للمصارف والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها حيث تحسب على رصيد تمويلات جارية، (غير مصنفة) نسبة**01%** سنويا حيث يبلغ مستواها إجمالي **03%**.

– **احتياطات:** يضم الاحتياطي القانوني الذي تم تكوينه طبقا للقانون التجاري والقانون الأساسي للمصرف والاحتياطي الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية.

الفرع الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات تقييم الأداء

تساعد المؤشرات المختلفة المستخرجة من القوائم المالية للمصرف التجاري من الخروج بفكرة واضحة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة كما تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب وهذا من أجل اقتراح الحلول اللازمة لتقويم وتحسين الأداء في مختلف جوانبه من المعايير التي تم استخدامها من تقييم مصرف السلام فتم الاستعانة بالمؤشرات التالية:

أولا: بعض مؤشرات الربحية

النتيجة الصافية/حقوق الملكية ROE معدل العائد على حقوق الملكية.

النتيجة الصافية/مجموع الأصول ROA معدل العائد على الأصول.

معدل العائد على الودائع النتيجة الصافية/مجموع الودائع.

نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة.

الجدول رقم 03: بعض مؤشرات الربحية لمصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في2016-2017

الأرقام بالنسب المئوية	2016		2017	
	معدل المصرف	معدل القطاع	معدل المصرف	معدل القطاع
معدل العائد على حقوق الملكية=النتيجة الصافية/حقوق الملكية	7.25	18.14	7.38	17.84
معدل العائد على الأصول= النتيجة الصافية/مجموع الأصول	2.03	1.86	1.38	2.01
معدل العائد على الودائع=النتيجة الصافية/مجموع الودائع	3.71	-	2.20	-
نسبة إجمالي الأعباء على إجمالي الإيرادات قبل الضريبة	106.20	144.65	119.80	157.48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القائم المالية لمصرف السلام وتقارير مصرف السلام.

1/ معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالها في نشاط المصرف ونلاحظ من الجدول أن قيم هذا المؤشر كانت من الفترة **2016-2017** بمعدلات على التوالي **7.25%،7.38%** حيث يمثل العائد على حقوق الملكية لعام **2017** المعدل الأعلى خلال هذه الفترة أي أن كل مائة دينار جزائري تم استثمارها في تلك السنة حقق في نهايتها عائد قدره **7.38%** ومقارنة هذه النسبة في السنة بالمعدل **17.84%** الذي يمثل معدل العائد المتوسط لحقوق الملكية لدى القطاع المصرفي العمومي الجزائري فإننا نستنتج أن مردودية الأموال الخاصة في مصرف السلام ضعيفة جدا وهو ما يدل على أن الأخير لا يعتمد في تمويل نشاطاته على الموارد الذاتية أو أنه لا يوظفها بالكفاءة اللازمة.

2/ معدل العائد على الأصول: يبين هذا المؤشر النتيجة المتأتية من استخدام وتوظيف عناصر الأصول لنشاط المصرف ونلاحظ من الجدول أن هذا المعدل انخفض في سنة **2017** وهذا بسبب أن معدل الأرباح كان أقل من معدل زيادة الأصول، أما إذا تمت مقارنة معدل العائد على الأصول للمصرف محل الدراسة بالمعدلات المتوسطة المناظرة لها لدى النظام المصرفي العمومي، فنجد أن هذا المؤشر ارتفع ويمكن تفسير ذلك بقدرة المصرف على تحقيق التوظيف الأمثل لأصوله من أجل توليد الأرباح المرغوبة وفعاليته في التحكم في الأعباء المصاحبة لتلك التوظيفات.

3– معدل العائد على الفوائد: يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها وفيما يتعلق بمصرف السلام فإننا نجد أن المعدل انخفض في سنة **2017**، فقد كان**3.71 %**وأصبح **2.20%** وهذا الانخفاض بسبب ارتفاع معدل الودائع أكبر من ارتفاع معدل الأرباح.

4– نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة: يمثل الجدول الحصة المعتبرة لإجمالي أعباء المصرف ضمن إيراداته الكلية قبل الضريبة والتي كانت بمعدل **106.20%** في سنة**2016**.

و**119.80%** في سنة**2017**، ومقارنتها مع معدلات القطاع المصرفي العمومي فإنه يمكن القول أن مصرف السلام لا يتحمل تكاليف كثيرة في نشاطه، وهو ما يشكل زيادة في الربحية.

ثانيا: مؤشرات كفاية رأس المال

يؤدي رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين باعتبار أن الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد المصرف، فهو يمثل خط الدفاع الأولي في حالة حدوث خسارة.

من أهم مؤشرات كفاية رأس المال المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

- معدل كفاية حقوق الملكية=حقوق الملكية/إجمالي الأصول

- معدل قدرة المصرف على رد الودائع= حقوق الملكية/إجمالي الودائع

- معدل الأصول الخطرة= حقوق الملكية/الأصول(النقدية+أرصدة البنك المركزي+ ودائع لدى المؤسسات المالية)

الجدول رقم04: مؤشرات كفاية رأس المال لدى مصرف السلام في فترة2016-2017

الأرقام بالنسبة المئوية	2016		2017	
	معدل المصرف	معدل القطاع	معدل المصرف	معدل القطاع
معدل كفاية حقوق الملكية=حقوق الملكية/إجمالي الأصول	28.06	-	18.66	-
معدل قدرة المصرف على رد الودائع= حقوق الملكية/إجمالي الودائع	51.23	-	29.80	-
معدل الأصول الخطرة	43.68	18.86	31.96	19.56
نسبة هامش الأمان	50.70	-	35.21	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

1- معدل كفاية حقوق الملكية: تستخدم هذه النسبة للدلالة على مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل استثماراته، كما تفيد في التعرف على درجة كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر التي قد تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال المودعين ومن الجدول نلاحظ أن معدلات حقوق الملكية (**28.06% - 18.66%**) لمصرف السلام خلال فترة الدراسة تبين أنه لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويل أصوله.

2- معدل القدرة على رد الودائع: يفيد هذا المعدل في معرفة مدى كفاءة حقوق الملكية في رد الودائع، أما فيما يتعلق بالمصرف محل الدراسة فنجد أن المعدل انخفض في سنة**2017** إلى**29.80%** مقارنة مع سنة **2016** حيث كان**51.23%**.

3- معدل الأصول الخطرة: يعنى هذا المعدل بقياس مقدارها يمكن أن تتحمله الأموال الخاصة من الأصول الخطرة، أي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، كما أن عملية بيعها غالبا ما ترافقها بعض الخسائر.

ومن الجدول نجد أن هذا المؤشر قد انخفض فبعد أن كان بنسبة **43.86%** في سنة **2016** انخفض إلى **31.96%** في سنة **2017** (بسبب ارتفاع إجمالي استثمارات المصرف).

4- **نسبة هامش الأمان في مخاطر الاستثمار:** تفيد هذه النسبة التعرف على مدى كفاءة حقوق الملكية في مقابلة الخسائر المتوقعة من استثمارات المصرف في كافة الأشكال(أذونات الخزينة، أوراق تجارية مضمونة، قروض وسلفيات) وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما زادت معه قدرة الأموال الخاصة على امتصاص الخسائر والتدهور في قيم الاستثمارات، أما عن مصرف السلام فنجد أنه بعد أن كان **50.70%** في سنة **2016** انخفض إلى **35.21%** في سنة **2017**.

ثالثا: مؤشرات السيولة

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة المصرف على مواجهة التزامات من طلبات المودعين للسحب على الودائع والمؤشرات المستخدمة هي:

المعيار النقدي(نقدية بالخزينة+أرصدة لدى البنك المركزي+المستحق لدى المؤسسات المالية)/إجمالي الودائع

السيولة القانونية= (نقدية بالخزينة+أرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية+ استثمارات في قيم منقولة)/إجمالي الودائع

الجدول رقم05: مؤشرات السيولة لمصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في فترة2016-2017

	2016		2017	
	معدل المصرف	معدل القطاع	معدل المصرف	معدل القطاع
السيولة القانونية	65.82	85.39	66.47	53.86
إجمالي الأصول السائلة/إجمالي الأصول	36.05	23.5	41.63	23.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

مؤشرات السيولة النقدية: تعكس قيم هذا المؤشر من خلال الجدول المستوى الجيد لسيولة مصرف السلام، حيث ارتفع المعدل من**65.82%** إلى**66.47%** يدل هذا الارتفاع على استعداد المصرف لتلبية طلب العملاء للسحب على ودائعهم.

تجدر الإشارة إلى أن معدلات السيولة القانونية كبيرة مقارنة بالقطاع وهو مؤشر سلبي غير جيد للمصرف فالأصل توظيف الأموال وعدم الاحتفاظ بالسيولة.

إجمالي الأصول السائلة: يوضح لنا الجدول قيم الأصول السائلة حيث كانت قيمة هذا المعدل في سنة**2016** هو**36.05%** ثم ارتفع **41.63%**.

رابعا: بعض مؤشر الكفاءة

تهتم هذه المؤشرات بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية المصرف، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

نسبة كفاءة التشغيل=مجموع المصاريف التشغيلية/مجموع الإيرادات التشغيلية.

الجدول رقم 06: مؤشرات الكفاءة لمصرف السلام في فترة2016-2017

الأرقام بالنسب المئوية	2016	2017
	معدل المصرف	معدل المصرف
نسبة كفاءة التشغيل	60.37	46.92

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

نسبة كفاءة التشغيل: نلاحظ من الجدول انخفاض كفاءة التشغيل حيث كانت في**2016**هي **60.37%** وفي سنة**2017**انخفضت إلى **46.92%**، يفسر ذلك بالمصاريف المنخفضة المرافقة للنشاط الوسيطي للمصرف.

خامسا:بعض مؤشرات توظيف الأموال

تقيس مؤشرات توظيف الأموال درجة استثمار الموارد المتاحة في الأصول المربحة، ومن المعايير المختارة ما يلي:

نسبة الائتمان إلى الودائع= القروض والسلفيات/إجمالي الودائع

الجدول رقم 07: بعض مؤشرات توظيف موارد مصرف السلام2016-2017

الأرقام بالنسب المالية	2016		2017	
	معدل المصرف	معدل القطاع	معدل المصرف	معدل القطاع
(نسبة الائتمان إلى الودائع- القروض والسلفيات)/إجمالي الودائع	**101.01**	**87.09**	**84.62**	**86.76**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

نسبة الائتمان إلى الودائع: تقيس نسبة الائتمان إلى الودائع القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع، ومن خلال الجدول نلاحظ أن هناك استثمار جيد للموارد المتاحة من سنة **2016** إلى سنة**2017** حيث أن زيادة إجمالي الودائع أدى إلى انخفاض نسبة الائتمان من **101.01%** في **2016** إلى **84.62%** في **2017**.

خلاصة الفصل:

يقوم مصرف السلام الجزائري بتقديم قروض متنوعة، ورغم الاحتياطات التي يقوم بها المصرف والضمانات التي يأخذها مقابل منح الائتمان، إلا أن الخطر دائما وارد، وبنسب متفاوتة.

فلا يمكن للمصرف تفادي الخطر بل يحاول التقليل منه، عن طريق إدارة المخاطر الائتمانية. وفي حالة وقوع الخطر يقوم المصرف باسترجاع أمواله، إما بالطرق الودية أو بالحجز على الضمانات مباشرة وبيعها.

ومن خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يمكن القول أن المصرف تمكن من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة **2016-2017**، وذلك من خلال تحقيق خزينة موجبة، وأن المصرف قادر على تحقيق الأمان للمودعين وتوظيف الأموال المتاحة في الأصول المربحة، كما أنه قادر على توليد الأرباح.

خاتمة

عامـــــــــــــة

خاتمة عامة:

لا يمكن التحدث عن اقتصاد متكامل دون وجود جهاز مصرفي يلعب دور الوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، حيث تؤدي المصارف التجارية دورا هاما في عمليات التمويل والتنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة، ويعتبر تحقيق المزيد من الأرباح الهدف الأساسي لإدارة أي مصرف الذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله بمختلف أشكالها التي تمنحها، والتي ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لديها.

لهذا يمكن القول أن العمل المصرفي عموما، والائتماني على وجه التحديد يشكل الخطر جزء لا يتجزأ من طبيعته، فكل قرار ائتماني يحمل قدر من المخاطرة، ذلك أنه مبني على المستقبل الذي قلت ثوابته وسيطرت متغيراته، خاصة في الآونة الأخيرة بفعل التطورات السريعة والمتلاحقة التي حفت العمل المصرفي.

إن تعثر القروض من أكبر الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية في أداء عملها وتحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها، لكن المصارف تحاول تقليل الخطر قدر المستطاع، لأنه لا يمكن إلغاءه أو تفاديه نهائيا، عن طريق إدارة المخاطر المصرفية السليمة.

إن القروض المتعثرة، قضية تحتاج إلى حشد الجهود الفكرية والعملية لإنجاز مهمة يتعين إنهائها، وهي عملية تتعدى نطاق المصارف، والمقترضين، وتمتد إلى آفاق أبعد وأشمل، وتحتاج إلى تكامل الأبعاد والجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة ومحققة لأهدافها.

أولا: اختبار نتائج الفرضيات:

1- توصلنا في هذه الدراسة أن معظم المخاطر الائتمانية التي تراجعها المصارف هي مخاطر متعلقة بالمقترض ومخاطر متعلقة بالمشروع؛

2- قد يقع المصرف في حالة التعثر المصرفي إلا أن كفائته وأحكامه الإستراتيجية المحكمة تمكنه من تخطي أي عقبة وتخفيف آثارها إن وقعت؛

3- إدارة المخاطر عملية حتمية وضرورية لأي مصرف ولا يمكن الاستغناء عنها حتى ولو في ظروف الاستقرار؛

4- يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني لأن المصارف لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول؛

5- إن الإجراءات التي يقوم بها المصرف قبل منح الائتمان تعمل على التقليل من نسبة القروض المتعثرة، وليس تفاديها كليا فالخطر موجود دائما.

ثانيا: نتائج الدراسة:

1- تدريب وتأهيل الكوادر العاملة على زيادة كفاءة الأداء وتقليل التعثر؛

2- عدم تأثير حجم التعثر على نمو الأرباح؛

3- المخاطر لصيقة العمليات المصرفية، تعمل المصارف على تفاديها من خلال تشيد قرارات الائتمان؛

4- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تباعتها؛

5- يحرص المصرف دائما على طلب ضمانات كافية من العملاء لتغطية المخاطر الممكنة، من أجل ضمان استرجاع حقوقه في حالة عدم السداد؛

6- قد يقع المصرف كذلك في خطر عدم السداد، وهذا لعدم رغبة العميل في السداد وليس لعدم قدرته؛

7- إن معالجة القروض المتعثرة أمر في غاية الأهمية والحساسية، لذلك يتبع المصرف مجموعة من الإجراءات لتقليلها منها الوقائية ومنها العلاجية؛

8- يعتمد المصرف على الاستعلام المصرفي للتحقق من المعلومات المقدمة من طرف العملاء المقترضين؛

9- إن مخاطر عدم السداد من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة ودقيقة إلا أنه يصعب التحكم فيها، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ثالثا: التوصيات:

استنادا على نتائج الدراسة وأخذها بعين الاعتبار، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

1- السعي على وضع سياسة ائتمانية واضحة وشاملة للتقليل من المخاطر المصرفية، وذلك بالدراسة الجيدة والتشخيص الدقيق لطالب القرض قبل اتخاذ قرار منح الائتمان؛

2- ليكون قرار منح الائتمان صائبا يجب مراعاة الدقة في اختيار العاملين في المجال المصرفي؛

3- على المصرف إتباع إستراتيجية واضحة ومجدية لانتقاء العملاء ذوي المخاطر المنخفضة، وهذا عن طريق الاستعلام من مصادر مختلفة؛

4- امتثال المصارف التجارية لتوجيهات البنك المركزي لتقليل من المخاطر؛

5- إنشاء شبكة أو قاعدة معلومات مابين المصارف، وفروعها وبين المصارف فيما بينها، ومع البنك المركزي لتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترضين؛

6- عند تعثر القروض من الأحسن تفادي اللجوء إلى القضاء والإجراءات الردعية مباشرة، ذات الأثر السلبي على كل من المصرف والعميل، إلا في الحالات القصوى بعد استنفاذ كافة الحلول الممكنة الأخرى؛

7- اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاصة بالعمليات المشبوهة؛

8- الاهتمام بتدريب العاملين لزيادة مستوى تأهيلهم، خصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل، وتوفير برامج وأنظمة متطورة.

رابعا: آفاق الدراسة:

يبقى موضوعنا واسع الدراسة والإطلاع، ويبقى المجال مفتوح للتوسع أكثر في استدراك الفائض والوصول إلى نتائج أحسن وأكثر فعالية.

- المخاطر المصرفية وآلية تسييرها؛
- إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في المصارف؛
- دور إدارة المخاطر المصرفية للكشف عن الغش الضريبي.

وفي الاختتام نرجو من الله – عز وجل – أن نكون قد وفقنا، ولو بقدر ضئيل، في الإلمام بمحتويات موضوع الدراسة، مع تقديم الاعتذار عن أي خطأ أو تقصير في البحث المتواضع.

قائمة

المراجـــع

قائمة المراجع:

الكتـــب:

01- إبراهيم الكراسنة، **المعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبوا ظبي 2006.

02- أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، 24 شارع زكريا غنيم، الإبراهيمية2007.

03- أسامة عزمي سلام، **إدارة المخاطر والتأمين**، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع،دار الراية للنشر والتزيع2007.

04- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2004.

05- بريان كويل، **تحديد مخاطر الائتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، لبنان2002.

06- بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية(الطبعة الأولى)**، دار الوراق الأردن2013.

07- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني(الطبعة الأولى)**، الوراق للنشر والتوزيع،عمان الأردن2009.

08- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة(الطبعة الأولى)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2012-1433هـ.

09- دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية(الطبعة الأولى)**، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن2015.

10- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المصارف الإسكندرية.

11- سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**،دار النشر للجامعات مصر2005.

12- سعيد عبد العزيز، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، جامعة الإسكندرية2002.

13- سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويل**، دار الإشعاع، الإسكندرية2001.

14- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاديات البنوك**، ديوان المطبوعات، بن عكنون2008.

15- شقيري نوري مؤنس وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة الأردن2012.

16- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، عالم الكتب القاهرة 2003.

17- طارق الله خان حسن أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية (الطبعة الأولى)**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة السعودية2003.

18- طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، كلية التجارة جامعة عين الشمس، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم 2005.

19- علي العوضي، **الديون المتعثرة وتسويتها وتجنبها**، المكتبة المصرفية، القاهرة مصر 2004.

20- عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي،**إدارة المخاطر الائتمانية في وجهة نظر المصرفية والقانونية**، منشأة المصارف، الإسكندرية مصر 2002.

21- عبد المجيد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها إداراتها**، الدار الجامعية مصر2000.

22- عبد المعطي رضا رشيد، محمود أحمد جودة ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر 1999.

23-عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد الأردن 2004.

24- فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر2000.

25- لسلوس مبارك، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر2004.

قائمة المراجع:

26- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية (الطبعة الأولى)**، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن2010.

27- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، عمان2013.

28- محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل العولمة**،دار الهاني للطباعة، المنصورة.

29- محمد عبد الفتاح، **الصيرفي إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن2006.

30- مصطفى رشدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة المعرفية، مصر1985.

31- محمد كمال خليل حمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المصارف، الإسكندرية مصر2000.

32- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر (الطبعة السادسة)**، المكتب العربي الحديث، مطبعة الدلتا 24 شارع الدلتا الإسكندرية.

33- نور الدين خباية، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت1997.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

01- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر2006/2005.

02- زينب جوري، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة قسنطينة 2006/2005.

03- حسن ديب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، دراسة حالات البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، مذكرة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

04- رامي هاشم الشناري، **التحليل الائتماني ودوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكي، فلسطين 2006.

05- فاطمة الزهراء عيادي، **دور التحليل في البنوك التجارية من أجل منح قروض الاستغلال**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة ، الجزائر 2006/2005.

06- موقدفي أمل، **تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل**، رسالة ماجستير 2002/2001.

07- نعيمة بن عامر،**البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر2002/2007.

08- هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر(03)، 2012/2011.

09- أحلام خضراوي، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، دراسة حالة مصرف السلام الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستـر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016.

10- العويمر حورية، **إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم السداد**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري_ المدية_ مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية2017/2016.

11- حمزة طيبي، **البنوك التجارية الجزائرية وتحديات اتفاقية بازل**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة عمار ثليجي، الأغواط2007.

12- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة بسكرة 2009/2008.

13- دنيا بوقديرة، **سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال بأم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، مذكرة ماستر جامعة أم البواقي 2014/2013 منشورة.

14- رشيدة دحماني، **آليات إدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي**، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري_ وكالة المدية_مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة المدية2018/2017.

15- سفيان بوقارة، **إدارة المخاطر المصرفية في ظل مقررات بازل02 دراسة حال المصارف الجزائرية من 2013إلى 2017**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة المدية2019/2018.

16- سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، جامعة الجزائر، الجزائر1998.

17- سوهيب زقاي، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 2018/2017.

18- سيداوي فتيحة، **إدارة المخاطر والقروض البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الإستغلال)**، مذكرة ماستر منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2015/2014.

19- مشيدة ليندة، **الحماية القانونية من المخاطر البنكية في القانون الجزائري**، مذكرة ماستر تخصص قانون الأعمال، جامعة البويرة2016/2015.

الدوريات والمجلات:

01- **أهمية القروض المصرفية**، جريدة المحاسب صوت المحاسب، 27 كانون2015.

الملتقيات والمؤتمرات:

01- بوسكة مبارك، **مداخلة بعنوان إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

02- صادق راشدا لشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية**، دراسة حالة عينية من المصارف العراقية، المؤتمر الثالث العلمي لجامعة الإسراء الأهلية، الأردن 2009.

النشريات والتقارير:

01- التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري لسنة 2016-2017.

02- **القروض المصرفية معايير منحها**، اضاءات نشريه توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الحادي عشريونيو 2011.

03- **المخاطر المصرفية**، اضاءات مالية مصرفية نشرية توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت ، العدد الرابع أبريل2009.

المواقع الإلكترونية:

01- https://www.alsalamalgeria.com 2020/08/20

02- https://www.almaal.org 2020/08/20

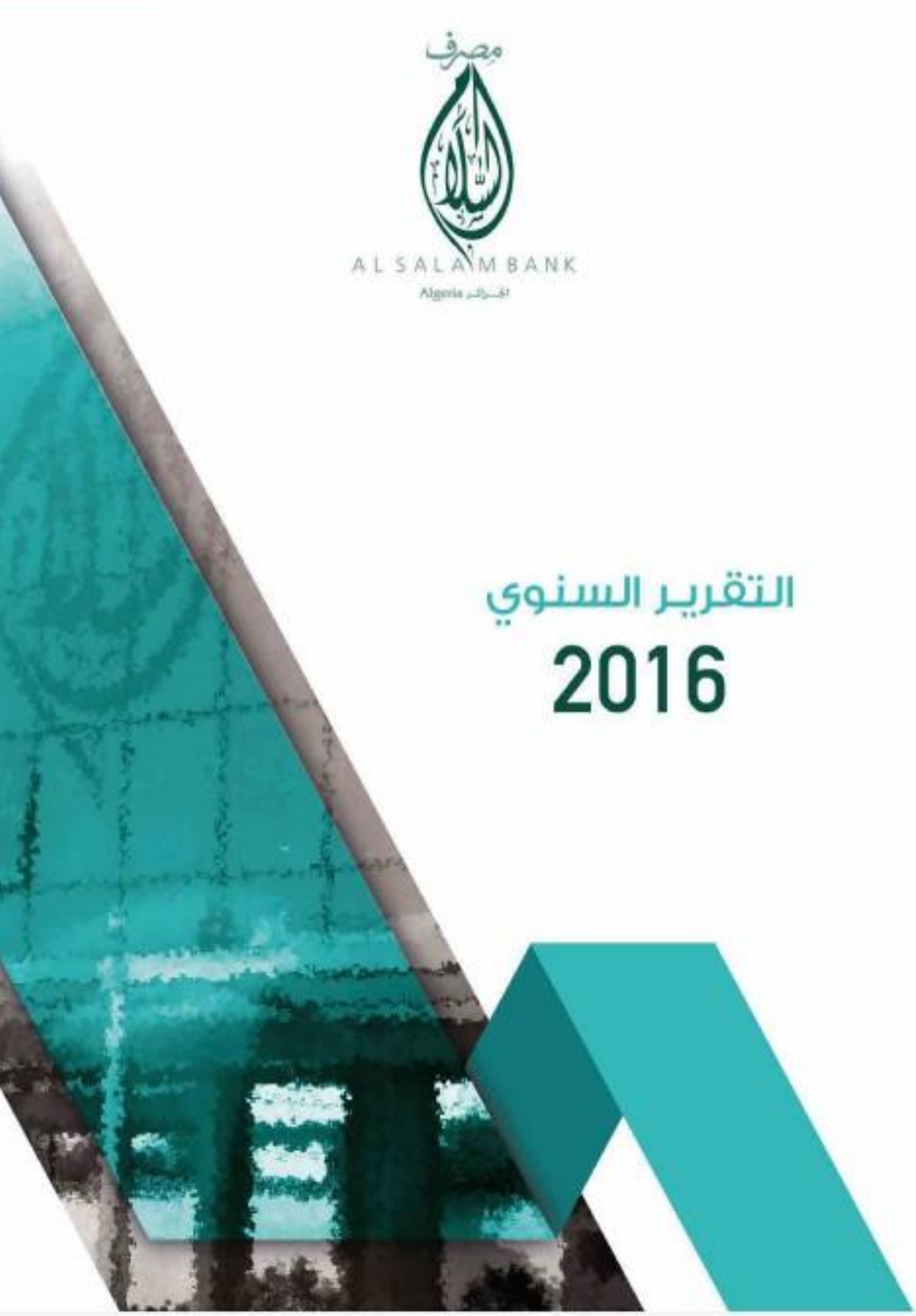
03- https://www.read.opnsooq.com 2020/08/20

الملاحـــــــــــق

مصرف السلام

AL SALAM BANK

Algeria الجزائر



التقرير السنوي

2016

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**53 103 919**	**40 575 207**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
3 التزامات تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
5 الضرائب الجارية- خصوم	14.2	316 882	47 661
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	15.2	1 115 344	538 190
8 حسابات التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		4 301 347	399 999
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			3 599 991
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 080 086	301 357
مجموع الخصوم		**53 103 919**	**40 575 207**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2016	2015
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	11 175 518	9 310 106
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 931 390	8 007 907
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 254 978	2 000 676
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	4.3	28 003 878	15 794 689

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2016	2015
1 + أرباح و نواتج التشغيل	1.4	2 261 997	1 758 252
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	205 547	125 930
3 + عمولات (نواتج)	3.4	717 907	584 807
4 – عمولات (أعباء)	4.4	5 083	2 880
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى			35
8 – أعباء النشاطات الأخرى	5.4	78	
9 الناتج البنكي		**2 769 196**	**2 214 284**
10 – أعباء إستغلال عامة	6.4	1 365 471	915 333
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	7.4	225 787	201 686
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**1 177 938**	**1 097 265**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	8.4	344 379	803 866
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	9.4	668 725	183 981
15 ناتج الإستغلال		**1 502 284**	**477 380**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	10.4	3 102	
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**1 505 386**	**477 380**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	11.4	425 300	176 023
21 الناتج الصافي للسنة المالية	**12.4**	**1 080 086**	**301 357**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

جدول التدفقات النقدية بالاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2016	2015
1	ناتج قبل الضريبة	1 505 386	477 380
2	+/- مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	225 787	201 686
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى		
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى	- 324 346	619 885
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار		
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل		
7	+/- حركات أخرى	- 140 942	- 310 425
8	**=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى**	- 239 501	511 146
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	- 200 000	
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	1 014 609	3 844 824
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية	1 145 000	229 100
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية		
13	- الضرائب المدفوعة	- 43 196	- 334 931
14	=انخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من أنشطة التشغيل	1 916 413	3 738 993
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)**	**3 182 298**	**4 727 519**
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات		
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة	-35 422	
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية	- 153 004	-110 888
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (ب)**	**- 188 426**	**- 110 888**
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين		

جدول التدفقات النقدية بآلاف الدينار الجزائري

21 +/-التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		**-**	**-**
23 تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)		2 793	32 704
24 ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د)		**2 996 665**	**4 649 335**
التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن أنشطة التشغيل (أ)	5.1	3 182 298	4 727 519
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	5.2	- 188 426	-110 888
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		-	-
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)		2 793	32 704
أموال الخزينة و معادلاتها			
25 أموال الخزينة و معادلاتها عند الإفتتاح		**15 934 857**	**11 285 522**
26 صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)		15 851 680	11 221 358
27 حسابات جارية (أصل و خصم) لدى المؤسسات المالية		83 177	64 164
28 أموال الخزينة و معادلاتها عند الإقفال		**18 931 522**	**15 934 857**
29 صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)		18 923 368	15 851 680
30 حسابات جارية (أصل و خصم) لدى المؤسسات المالية		8 154	83 177
31 صافي تغير أموال الخزينة		**2 996 665**	**4 649 335**

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2014		**10 000 000**	-	-	-	**3 999 990**
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية 2015						301 357
الرصيد في 31 ديسمبر 2015		**10 000 000**	-	-	-	**4 301 347**
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية 2016						1 080 086
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	6	**10 000 000**	-	-	-	**5 381 433**

مصرف السلام

AL SALAM BANK

Algeria الجـــزائـــر

التقريـــر الســـنـــوي

2017

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

خارج الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2017	2016
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	23 498 892	11 175 518
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 399 363	6 931 390
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 466 769	4 254 978
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	4.3	32 417 578	28 003 878

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2017	2016
1 + أرباح و نواتج التشغيل	1.4	3 329 013	2 261 997
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	297 918	205 547
3 + عمولات (نواتج)	1.4	947 052	717 907
4 – عمولات (أعباء)	2.4	6 140	5 083
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	17 520	
8 – أعباء النشاطات الأخرى			78
9 الناتج البنكي		**3 989 527**	**2 769 196**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	1 561 925	1 365 471
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	257 544	225 787
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**2 170 058**	**1 177 938**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 026 456	344 379
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	484 283	668 725
15 ناتج الإستغلال		**1 627 885**	**1 502 284**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17 + العناصر غير العادية (نواتج)			3 102
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**1 627 885**	**1 505 386**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	7.4	446 639	425 300
21 الناتج الصافي للسنة المالية	**8.4**	**1 181 246**	**1 080 086**

البيانات المالية 2017

جدول التدفقات النقدية بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2017	2016
1 ناتج قبل الضريبة		1 627 885	1 505 386
2 +/-مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية		257 544	225 787
3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى			
4 +/-مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى		542 174	- 324 346
5 +/-خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار			
6 +/-نواتج / أعباء من أنشطة التمويل			
7 +/-حركات أخرى		1 387 905	- 140 942
8 =إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى		2 187 623	- 239 501
9 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية		-635 317	- 200 000
10 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن		8 034 464	1 014 609
11 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية		5 489 900	1 145 000
12 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية			
13 -الضرائب المدفوعة		- 646 608	- 43 196
14 =انخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من أنشطة التشغيل		12 242 439	1 916 413
15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)	**1.5**	**16 057 947**	**3 182 298**
16 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات		-2 000	
17 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			-35 422
18 +/-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية		-174 447	- 153 004
19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (ب)	**2.5**	**- 176 447**	**- 188 426**
20 +/-التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			

جدول التدفقات النقدية بآلاف الدينار الجزائري

21	+/-التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل		
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)**	-	-
23	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)	36 805	2 793
24	**ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د)**	**15 918 305**	**2 996 665**
	التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن أنشطة التشغيل (أ)	16 057 947	3 182 298
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	-176 447	- 188 426
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	-	-
	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)	36 805	2 793

أموال الخزينة و معادلاتها

25	**أموال الخزينة و معادلاتها عند الإفتتاح**	**18 931 522**	**15 934 857**
26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	18 923 368	15 851 680
27	حسابات جارية (أصل و خصم) لدى المؤسسات المالية	8 154	83 177
28	**أموال الخزينة و معادلاتها عند الإقفال**	**34 849 827**	**18 931 522**
29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	34 846 456	18 923 368
30	حسابات جارية (أصل و خصم) لدى المؤسسات المالية	3 371	8 154
31	**صافي تغير أموال الخزينة**	**15 918 305**	**2 996 665**

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2015		**10 000 000**	**-**	**-**	**-**	**4 301 347**
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية 2016						1 080 086
الرصيد في 31 ديسمبر 2016		**10 000 000**	**-**	**-**	**-**	**5 381 433**
أثر تغيرات الطرق المحاسبة						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد الرصيد المصحح في 31 ديسمبر 2016		**10 000 000**				**5 381 433**
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية 2017						1 181 246
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	6	**10 000 000**	**-**	**-**	**-**	**6 562 679**